حديث المالية

النشرة الداخلية لوزارة المالية اللبنانية

تصدر عن المعهد المالي - العدد ١٣، شباط ٢٠٠٦

توقيع اتفاقية مع منظمة الجمارك العالمية (ص٣)

الافتتاحية

تنبع عملية الإصلاح والتطوير في صلب رؤية وزارة المالية التي تهدف إلى إعادة إطلاق ورشة تحديث وتطوير الإدارة المالية فتتمكن من تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي الذي يشكل بدوره ركيزة الاستقرار الاجتماعي.

ومن ضمن الأهداف التي تعمل الوزارة على تحقيقها في إطار هذه الرؤية السعي لإطلاق حوار وطني يسهم في التوصل إلى ميثاق اجتماعي واقتصادي جديد بين كافة الأطراف المعنية يصب في مصلحة الاقتصاد الوطني ومصلحة اللبنانيين. ويعتمد بشكل أساسي على التواصل والتفاعل مع مختلف القطاعات. فكان أن اتخذت الوزارة سلسلة إجراءات تهدف إلى تعزيز الحوار وتطوير الخدمات التي تقدمها إلى المواطنين.

وزارة المالية تحاور القطاع الخاص

أطلقت وزارة المالية في الفصل الأخير من العام الماضي حواراً مع قطاعات المجتمع المدني والاقتصادي تحت شعار الانتقال من مرحلة الحوار إلى مرحلة التفاعل الحقيقي للوقوف عند كل المشكلات ذات الصلة بعلاقة الوزارة مع المواطن وإيجاد الحلول لها فكان أن أعادت الوزارة إطلاق اجتماعات لجان التشاور التي تضم ممثلين عن القطاعات الاقتصادية والتي ناقشت موضوعات تهم الجانبين وعملت على وضع الحلول والإجراءات لمعالجة مختلف الأمور العالقة. كما شملت عملية التواصل القطاع الأهلي حيث جمعت ورشة عمل المعنيين في الوزارة وممثلين عن هذا القطاع وألقت الضوء على الحقوق والموجبات التي تتعلق بالهيئات الأهلية في مجال الضرائب والرسوم. وكذلك توجهت الوزارة إلى نقابات المهن الحرة وعقدت عدّة اجتماعات لإطلاق برنامج تعاون بين الطرفين يهدف إلى تطوير اقتراحات ولمعالجة المشاكل العالقة وتسهيل الإجراءات الإدارية والمعاملات. (مراجعة المقال في ص ٤) وتعمل الوزارة على تعزيز تجربة الانفتاح على مختلف القطاعات من خلال اعتماد مقاربة جديدة أطلقتها الوزارة في مطلع العام ٢٠٠٥ وتتمثل بتدريب الأطراف المعنية على المواضيع المالية والضريبية لتصبح

في هذا العدد

الافتتاحية

التدريب

- المراقبون المساعدون الجدد في إدارة الجمارك يخوضون أولى دورات التدريب في المعهد المالي
- برنامج النشاطات التدريبية للعام ٢٠٠٦ (ص١)
- برنامج تدريبي جديد للمراقبين يتناول موضوع شركات تأمين (ص١)
- موظفو وزارة المالية وامتحانات اللغة الإنكليزية؟ (ص١)

شركاء في التدريب

- تعزيز التعاون اللبناني الفرنسي
- ورشة عمل حول "رصد الحاجات التدريبية وتقييم التدريب" (ص٢)
- تنسيق التعاون التقني من خلال "الأدنيف" (ص٢)
- مرور حوالي عشر سنوات على تأسيس المعهد المالي: مناسبة لوضع رؤية إستراتيجية (ص٢)
- التدريب على تقنيات التدريب في وزارة المالية الأردنية: تعاون لبناني - فرنسي (ص٣)
- اعتماد بيروت من خلال المعهد المالي مركزاً للتدريب الجمركي الإقليمي (ص٣)

أخبار الوزارة

- اللجان المشتركة بين وزارة المالية والقطاع الخاص (ص٤)
- مالية جبل لبنان ترتدي حلة جديدة شكلاً ومضموناً.. (ص٦)

مشاريع جديدة

- كيف نحسن خدمة المكلفين؟ (ص٦)

الملف

- ضوء على وظيفة محتسب في وزارة المالية: مقابلة مع محتسب مالية جبل لبنان (ص٧)

أخبار سريعة (ص٩)

حديثكم حديثنا (ص١١)

حياة الوزارة (ص١٢)

المكتبة المالية (ص١٤)

- مشاركة مميّزة لوزارة المالية في معرض الكتاب (ص١٤)
- إهداء المكتبة المالية إلى ذكرى باسل فليحان (ص١٤)

هذه التجربة نوعاً من خدمات التوعية التي تقدمها الوزارة من خلال المعهد المالي لكل القطاعات الراغبة. وكان آخرها البرنامج التدريبي حول الضرائب والرسوم للمسؤولين الماليين والمحاسبين في المستشفيات الخاصة الذي بدأه المعهد في مطلع العام ٢٠٠٦.

تحسين خدمات المكلفين من بين أولويات الوزارة

لم تقتصر جهود الوزارة على تنظيم اللقاءات الدورية فحسب لتحسين العلاقة مع المواطن فأنشأت مراكز لخدمة المكلفين من شأنها أن تسهل التعامل مع الإدارة المالية وكان أهمها دائرة كبار المكلفين. وكذلك مراكز خدمة المكلفين التابعة لدوائر ضريبة الأملاك المبنية. ضريبة الدخل ورسم الانتفال في بيروت وفي مالية جبل لبنان.

كما استحدثت الوزارة ما سمّي باللجان الإداريّة المشتركة وهي تتألف من موظفين من مديريّات مختلفة أو تكون لجان داخليّة ضمن بعض المديريّات. تجتمع دورياً لتقريب وجهات النظر وتوحيد التطبيقات وأخذ قرارات وخلق جسور تواصل داخلي وتعزيز التواصل الخارجي وتسهيل الإجراءات أمام المواطنين.

وأيضاً في إطار تسهيل الخدمات. أنهت الوزارة العمل على وضع قانون جديد للإجراءات الضريبية من شأنه أن يوحد الإجراءات ويبسطها ما يسهل المعاملات للمواطنين ويوضح لهم أساليب عمل الإدارة ويتيح رقابة أوسع وأفضل على العمليات المالية. وترتكز هذه المقاربة على خلفية تفعيل الاقتصاد وخلق بيئة أعمال جذابة لتكبير حجم الأعمال وخلق فرص عمل جديدة خصوصاً وأن الإمكانات المتوافرة في الاقتصاد اللبناني ليست مستغلة بشكل واف.

وسعياً منها لنشر التوعية المالية والضريبية بدأت الوزارة بث إعلانات عامة في وسائل الإعلام المرئي تتناول أهم المعلومات الضريبية والمالية التي تعني المواطنين والتي من شأنها أن تسهل معاملاتهم مع وزارة المالية. وسوف تستكمل هذه التجربة في العام ٢٠٠٦ من خلال وضع خطة إعلامية تتضمن مرسلات تهم عموم المواطنين.

تبقى التحديات كثيرة في هذا المجال لاسيما أن عملية التواصل وخدمة المكلفين بفعالية واحتراف تتطلب إرساء أسس متينة لعلاقة متواصلة وبناءة ما بين المواطن والموظف قوامها الانتقال من ذهنية الموظف والمواطن إلى ذهنية الشريك والمسؤول في بناء الوطن. بالإضافة إلى ضرورة نشر ثقافة ضريبية بين المواطنين ترتكز على المواطنية والحرص على المال العام والسهر على إنفاقه بجدوى وفاعلية بما يساهم في بناء وزارة المستقبل ويضع حجر الأساس لبناء الحكم الرشيد.

وزيـر المـالـيـة
جهاد أزعور

المراقبون المساعدون الجدد في إدارة الجمارك يخوضون أولى دورات التدريب في المعهد المالي

في ٢٩ تشرين الثاني ٢٠٠٥، افتتح المعهد المالي البرنامج التدريبي المكثف لمجموعة من ٧٣ مراقباً مساعداً في إدارة الجمارك اللبنانية. تخلل حفل الافتتاح، بالإضافة إلى الترحيب وعرض البرنامج، كلمة لمعالي وزير المالية، الأستاذ جهاد أزعور وكلمة مدير الجمارك العام، الجنرال أسعد غانم دعا فيها الموظفين الجدد إلى التسلح بالعلم والمعرفة والإرادة الطيبة والنزاهة في العمل وزوّدهم ببعض التوجيهات مشدداً على أهمية خدمة المواطن كهدف أساسي للوظيفة العامة. أما وزير المالية، الدكتور جهاد أزعور، فهنأ الموظفين على نجاحهم في الوظيفة العامة، وتمنى عليهم أن يكونوا على قدر المسؤولية في المراكز التي ألحقوا بها وأن يستفيدوا من الدورة التدريبية حيث أن أداءهم اليومي فيها سيكون له الأثر الكبير في مستقبلهم المهني.

يمتد البرنامج التدريبي على ثلاثة أشهر (٢٤٥ ساعة تدريب) يعمق خلالها المشاركون معارفهم في المواضيع التالية: تنظيم وعمل وزارة المالية، مواضيع جمركية متخصصة، ثقافة مالية وقانونية واقتصادية، برامج معلوماتية ولغات مرفقة بأبحاث وتقارير وزيارات ميدانية.

وكان المعهد المالي قد نظم على هامش البرنامج التدريبي هذا، ٣ دورات تدريبية تناولت "التشريع الأوروبي والفرنسي في ما يتعلق بالرسوم الجمركية" و"مهام منظّمة الجمارك الفرنسية" و"الرقابة الجمركية ومكافحة التزوير" وذلك بالتعاون مع الجمارك الفرنسيّة وامتدت الدورات من ١٤ إلى ٢٠ تشرين الأول. وكان الهدف منها تعزيز معلومات المشاركين وإتاحة المجال لهم للإطلاع على الخبرة الفرنسية والممارسات المعتمدة في الجمارك الفرنسية. ■

المراقبون المساعدون الجدد في إدارة الجمارك: تنوّع يخلق يثيران التساؤلات

لم يسبق للمعهد المالي أن استقبل مجموعة من الشباب والشابات بهذا التنوّع وبهذا الفلق من الوظيفة الجديدة خلفيتهم الثقافية والعلمية متنوّعة لا بل متناقضة فهم من حملة إجازات في اختصاصات مختلفة أتوا إلى المعهد المالي بعد أن نجحوا مباراة مجلس الخدمة المدنية لوظيفة مراقب مساعد في إدارة الجمارك التي شارك فيها الآلاف من المتبارين لاسيما وأنه يحق لكل من يحمل شهادة بكالوريا أو ما يعادلها التقدّم لهذه المباراة أتوا إلى المعهد المالي بعد أن أمضوا شهرين في المعهد الوطني للإدارة في دورة توجيهية مكثّفة خضعوا في نهايتها لامتحان خطي أربك الكثير منهم

أتوا إلى المعهد المالي متشوقين لبدء حياتهم المهنية وفي الوقت نفسه متخوّفين ومشكّكين بقدرة وزارة المالية على استيعاب آمالهم وتبديد قلقهم وتوضيح بعض معالم مستقبلهم.
أتوا إلى المعهد المالي بتوقعات مختلفة وبنظرة مسبقة عن إدارة الجمارك.. هي أيضاً مختلفة.
جهود كبيرة تبذل من قبل فريق المعهد المالي لخلق لغة مشتركة لدى هذه المجموعة. لتوحيد الأهداف. لإقناعهم بأسلوب تدريبي يختلف عن التلقين. لشرح آلية تقييم تختلف عن الامتحانات. لمساعدتهم على التأقلم مع مهامهم الجديدة. لتوضيح صعوبة المرحلة الانتقالية التي تمر بها إدارة الجمارك في طريقها إلى تحقيق رؤيتها في الإصلاح والتحديث. لمساعدتهم على فهم حقيقة دورهم كعناصر حداثة وعلى حمل شعلة التغيير.
ملاحظات كثيرة ترد إلى أذهان فريق عمل المعهد بمناسبة استقبالنا هؤولاء الشباب إلى متى بطالة الشباب الجامعي واستعداده لأي وظيفة بغضّ النظر عن اختصاصه؟ إلى متى فكرة الوظيفة الجمركيّة "الثابتة" و"الدرّة للأموال"؟ متى نحدّث القوانين والأنظمة التي ترعى دخول الشباب إلى القطاع العام بما يعيد الاعتبار إلى معايير الكفاءة ويضمن "الشخص المناسب في المكان المناسب"؟ كيف يمكن الاستفادة من القدرات الشابّة وتوجيهها لبناء مستقبل مهني وليس لشغل وظيفة روتينية تقليدية؟
بالرغم من التساؤلات، لا بدّ لنا من أن ننتهز هذه الفرصة إيجاباً وأن نستفيد من هذه التجربة وأن نتمنّى لإدارة الجمارك والمعهد المالي حظاً موفقاً في قبول التحدّي. ■

جنان الدويهي
منسقة التدريب، المعهد المالي

برنامج النشاطات التدريبية للعام ٢٠٠٦

يضع المعهد المالي بتصرّف المهتمّين برنامج نشاطات التدريب المحلّية للنصف الأول من العام ٢٠٠٦. وتشتمل هذه البرنامج على باقة من البرامج والدورات وحلقات النقاش في مواضيع الضرائب والمحاسبة والقانون والتواصل واللغات والمعلوماتية.
وتهدف هذه النشاطات إلى دعم الوحدات المستحدثة في وزارة المالية وإلى مواكبة التعيينات الإدارية والموظفين الجدد. كما تهدف إلى تأمين فرص التطوير المستمر للموظفين الحاليين وإلى تطوير الانفتاح والتبادل مع القطاعين الخاص فضلاً عن تعزيز الثقافة الضريبية والمالية في الإدارات والوزارات الأخرى.
أما أهمّ النشاطات المرتقبة فنذكر منها برنامج تدقيق شركات التأمين وأصول تدقيق ضريبة الدخل وقانون السجل العقاري وقانون الموظفين والمحاسبة التجارية بالإضافة إلى برنامج مكثّف للمراقبين المساعدين الجدد في إدارة الجمارك وإلى سلسلة حلقات قصيرة حول الضريبة على القيمة المضافة ورسم الطابع المالي والضريبة على الرواتب والأجور للإداريين والمحاسبين في المستشفيات الخاصة. ■

برنامج جديد يتناول موضوع شركات التأمين

من ضمن جديد التدريب في المعهد المالي، برنامج متخصص في شركات التأمين تمّ تطويره بالتعاون مع المعهد العالي لعلوم الضمان في جامعة القديس يوسف. يهدف هذا البرنامج إلى تعميق معرفة جهاز مراقبة التحقق والمراقبين في دائرة كبار المكلّفين بقطاع التأمين من النواحي المحاسبية والمالية. وإلى تعريفهم بالبيانات المالية لشركات التأمين وتزويدهم بالخطوات والإرشادات في عملية تحليلها وإعداد التقارير حول وضعها المالي وصولاً إلى كيفية تدقيقها من الناحية الضريبية. يستهلّ البرنامج في مطلع العام ٢٠٠٦ ويقسّم على أربع دورات هي "مدخل إلى قطاع التأمين" و"محاسبة شركات التأمين" و"تحليل البيانات المالية" و"تدقيق شركات التأمين". ■

موظفو وزارة المالية وامتحانات اللغة الإنكليزية؟

عجّ الطابق الثاني والثالث في المعهد المالي بخمسة وثمانين موظفاً وموظفة من وزارة المالية اللبنانية لم تكن مأدبة غداء ما جمعهم، بل امتحان لغة إنكليزية تحضيراً لدورات في تلك اللغة كانت ستبدأ في أول تشرين الثاني.
حين دخلت قاعة الامتحان، انطفأت الأحاديث في زاوية واشتعلت تعليقات في زاوية أخرى. ثم عمّ السكون المفعم بثقل الانتظار وبدأ العد العكسي. انكب "الطلاب" على صفحات الامتحان بادلين قصارى جهدهم للتغلب على معضلات هذه اللغة الأجنبية الضرورية. منهم من أنهى امتحانه بابتسامة عريضة قبل انتهاء الوقت المحدد. ومنهم من راح يطالب بدقائق إضافية محاولةً منهم اكتساب علامات أفضل.

فانتهى الوقت وعاد الجميع إلى أعمالهم آملين الحصول على علامة تنافس علامة زميلهم في المكتب.
وجاءت النتائج لتوزّعهم في صفوف ومستويات مختلفة إذ أن منهم من أبدع ومنهم من أستسلم أمام الإمتحان. ولكن كان هدفهم واحد: العلم والتطور والوصول. إذ أنّ اللغة الإنكليزية عنصر أساسي في عالم المعلوماتية والتواصل الذي نعيش فيه اليوم. وإنه كأعلى جبل في لبنان. الوصول إليه سهل ولكن بلوغ قمّته يتطلب جهد ومثابرة. صفتان لم تغب يوماً عن موظفي وزارة المالية والمعهد المالي. ■

إستر سليلاتي، أميديست، لبنان

تعزيز التعاون اللبناني الفرنسي

حفل الفصل الأخير من العام ٢٠٠٥ بزيارات وفود من وزارة المال الفرنسية التي هدفت إلى إعادة إطلاق برامج التعاون بين الوزارتين: فقد تم في هذه الفترة تدريب الكوادر الوسطى في وزارة المالية على رصد حاجات الموظفين في دوائرهم بالتعاون مع معهد الإدارة العامة والتنمية الاقتصادية التابع لوزارة المالية الفرنسية؛ كما تم إعادة إطلاق برنامج التعاون التقني مع المديرية العامة للمحاسبة العامة والمديرية العامة للضرائب الفرنسيتين. ذلك بالإضافة إلى التعاون مع خبراء فرنسيين من وكالة تنمية التبادل في التكنولوجيا الاقتصاديّة والماليّة الفرنسية GIP ADETEF (الأدتيف) دعموا المعهد في عمله على وضع رؤية استراتيجية له.

ورشة عمل حول "رصد الحاجات التدريبية وتقييم التدريب"

قامت السيدة تورنيول دوكلو، مديرة معهد الإدارة العامة والتنمية الاقتصادية التابع لوزارة المالية الفرنسية، بإحياء ورشة عمل في ٨ و٩ كانون الأول ٢٠٠٥، حول "رصد الحاجات التدريبية وتقييم التدريب". في إطار التعاون القائم بين المعهدين. ركّزت ورشة العمل هذه على دور الكوادر الوسطى في رصد حاجات الموظفين في دوائرهم وعلى كيفية تطبيق تقنية المقابلة الشفهية لهذا الغرض. كما تناولت الورشة الأدوار التي يمكن أن يضطلع بها رئيس الدائرة ومنسق التدريب والموظف قبل فترة التدريب وبعده.

وقد دعا المعهد المالي موظفي وزارة المالية الذين يتابعون شؤون التدريب بالإضافة إلى بعض منسقي التدريب في إدارات عامة أخرى للمشاركة في هذه الدورة سعياً لتعميم المعرفة ولتثمير الجهود المبذولة في هذا المجال. وانطلاقاً من أهمية الاستفادة من الخبرة الفرنسية في هذا المجال. ■

تنسيق التعاون التقني من خلال "الأدتيف"

في ما يتعلّق بإعادة إطلاق برنامج التعاون التقني مع المديريّة العامة للمحاسبة العامّة والمديريّة العامّة للضرائب في فرنسا، استقبلت وزارة الماليّة والمعهد المالي وفدين من وزارة المالية الفرنسية خلال الفترة ما بين ٣-٦ تشرين الأول ٢٠٠٥، و٢٨-٣٠ تشرين الثاني ٢٠٠٥. ضمن برنامج التعاون التقني القائم بين وزارة المالية اللبنانية ووزارة المالية الفرنسية، والذي يتم تنسيقه بين "الأدتيف" من جهة والمعهد المالي من جهة أخرى. وقد اجتمعت الوفود بالمسؤولين في وزارة المالية والمعهد المالي. وتم الاتفاق على متابعة العمل بالخطة التي كان قد وضعها الطرفان سابقاً. كما تم التطرق إلى مواضيع جديدة وضعت في برنامج التعاون التقني للعامين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ■

مرور حوالي عشر سنوات على تأسيس المعهد المالي: مناسبة لوضع رؤية إستراتيجية

بعد تسع سنوات من العمل المتواصل خطا خلالها المعهد المالي خطوات ثابتة نحو تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها ولاسيما لجهة تثبيت دور التدريب وتعميق ثقافة التعلم كوسيلة من وسائل تحسين الأداء في وزارة المالية، كلفت "الأدتيف" السيد بونوا شوفوشي، مراقب الدولة (Controleur d'Etat)، دراسة وضع المعهد المالي وتقييم دوره وأداءه وعلاقات التعاون التي طورها على مرّ السنوات الماضية ووضع رؤية استراتيجية لعمله المستقبلي بالتعاون مع خبير لبناني. كلفته وزارة المالية اللبنانية وذلك خلال الفترة ما بين ١٣و١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٥. تأتي هذه الخطوة لتؤكد استمرارية المعهد وضرورة تطوير أدائه ودوره كمؤسسة وطنيّة وإقليمية. وقد استطلعت البعثة آراء مجموعات من الخبراء والموظفين في وزارة المالية وإدارات القطاع العام وكذلك الشركاء المحليين والإقليميين للمعهد. وسوف يضع الخبراء توصياتهم في فترة لاحقة ■

المعهد المالي يحتفل بمرور عشر سنوات من التعاون الفرنسي اللبناني في مجال الإدارة المالية الاقتصادية لخدمة تحديث وتأهيل وزارة المالية

يحتفل المعهد المالي بمرور عشر سنوات على تأسيسه في أيلول ٢٠٠٦. بهذه المناسبة، يتمّ تنظيم حفل تميز يتوّج سلسلة من الندوات واللقاءات والنشاطات الخاصة التي تقام خلال العام ٢٠٠٦ تحت شعار "عشر سنوات من المثابرة".

سفير فرنسا يزور المعهد المالي

استقبل المعهد المالي في ١١ تشرين الثاني سفير فرنسا في لبنان السيد برنار إيميه بحضور وزير المالية الدكتور جهاد أزعور. وأتت هذه الزيارة تأكيداً على التعاون الإداري بين فرنسا ولبنان لاسيما في المجالين الاقتصادي والمالي. هذا التعاون الذي كان المعهد المالي أحد ثماره حيث أُنشئ بموجب بروتوكول وقعته الدولتان في العام ١٩٩٦. وقد أعرب السيد إيميه عن سروره لما حققه المعهد طيلة الأعوام العشرة الأخيرة حيث أكتسب ووزارة المالية شهرة لجهة جودتهما وديناميتهما تخطت الحدود اللبنانية. وقد أضاف أن تفكير المعهد بوضع استراتيجية جديدة لمهامه وأهدافه أمر صحي وطبيعي لتحديد نفس جديد وروح جديدة.

وتعليقاً على هذه المبادرة، قال السفير الفرنسي أنها تشكل تحدي هو واثق أن فريق المعهد المالي سيواجهه بإتقان وحماس. كما تبيّن التوسع الإقليمي الذي حققه المعهد مؤخراً من خلال توقيع مذكرات تعاون مع معهد البنك الدولي في ما يتعلّق بشبكة التعلم عن بعد، ومع منظمة الجمارك العالمية ليصبح المعهد مركزاً إقليمياً للتدريب تابعاً لمنظمة الجمارك العالمية، فضلاً عن التعاون مع مركز المساعدة التقنية التابع لصندوق النقد الدولي (الميتاك).

ونوّه السيد إيميه بالجهود المبذولة لوضع هذه الاستراتيجية التي "تعكس" الطموح لتأمين تطوّر واستمرارية المعهد". كما شدد على استعداد فرنسا على متابعتها تقديم الدعم والتعاون في المستقبل لتحقيق هذا الطموح.

التدريب على تقنيات التدريب في وزارة المالية الأردنية: تعاون لبناني- فرنسي

في مبادرة هي الأولى من نوعها، أثمر التعاون المشترك بين "الأدنيف" والمعهد المالي عن دورة تدريبية في تقنيات التدريب نظمها الفريقان اللبناني والفرنسي لصالح وزارة المالية الأردنية في عمان وذلك بين ٤ و٧ كانون الأول ٢٠٠٥. الدورة التي تناولت مهارات "تدريب المدرّب" توجهت إلى ١٢ موظفاً قيادياً في وزارة المالية الأردنية وتولّت التدريب فيها السيدتان جوزيان جريل من "الأدنيف" وجنان الدويهي من المعهد المالي. لاقت الدورة استحساناً كبيراً من الزملاء الأردنيين وسوف تستكمل بدورة جديدة في شهر كانون الثاني ٢٠٠٦ حول كيفية إعداد برنامج تدريبي. نشير إلى أن هذه الدورة التدريبية تأتي من ضمن المبادرات الحالية الفرنسية - الأردنية لتأسيس مركز تدريب خاص بوزارة المالية الأردنية على مثال المعهد المالي. ■

اعتماد بيروت من خلال المعهد المالي مركزاً للتدريب الجمركي الإقليمي لمنظمة الجمارك العالمية

بعد مرور ٣ سنوات على التعاون في مجال التدريب الجمركي الإقليمي، وقعت وزارة المالية - المجلس الأعلى للجمارك ممثله بوزير المالية الدكتور جهاد أزعور، ومنظمة الجمارك العالمية لمنطقة شمال إفريقيا والشرق الأدنى والأوسط ممثله بالأمين العام لمنظمة الجمارك العالمية السيد "ميشال دانيه" مذكرة تفاهم لاعتماد بيروت من خلال المعهد المالي مركزاً للتدريب الجمركي الإقليمي لمنظمة الجمارك العالمية وذلك في ٤ كانون الثاني ٢٠٠٦. وأتى التوقيع على هامش حفل افتتاح الاجتماع الـ٢٣ للمدراء العامين لجمارك دول منطقة شمالي إفريقيا والشرق الأدنى والأوسط المنعقد في بيروت. وعلى أثر هذه المذكرة وقع المعهد المالي ممثلاً بمديرته السيدة لمياء مبيض بساط والمجلس الأعلى للجمارك ممثلاً برئيسه الأستاذ أكرم شديد اتفاقاً لتنظيم أسس التعاون بينهما تبعاً لعلاقات التعاون المنصوص عليها في المذكرة.

التمهيد لهذه الاتفاقية ...

يذكر أنه تمهيداً لهذه الاتفاقية كان المجلس الأعلى للجمارك قد أجرى مفاوضات عديدة مع المنظمة كما أنشأ "وحدة تدريب جمركي" تابعة لإدارة الجمارك اللبنانية تتعاون مع المعهد المالي لتنظيم الدورات التدريبية. وكان آخرها دورتين تدريبيتين تناولت

الأولى موضوع "الرقابة الجمركية وإدارة المخاطر"، وشارك فيها ١٥ متدرباً عربياً و١١ متدرباً لبنانياً في الفترة الممتدة من ١٤ لغاية ١٨ تشرين الثاني ٢٠٠٥ حيث تولّى التدريب الأستاذ هاني الحاج شحادة من دائرة البحث عن التدريب في الجمارك اللبنانية. أما الدورة الثانية، التي امتدت من ١٢ إلى ١٦ كانون الأول، فخرجت عن الإطار الجمركي لتتناول مواضيع القيادة والمهارات الإدارية بمشاركة ١٦ متدرباً وقد تولّى إدارة مختلف الجلسات الأستاذ داني ضوّ وهو مدرّب متمرّس في مواضيع الإدارة ومهارات التواصل ■

التدريب في أرقام: من أيلول ٢٠٠٣ لغاية كانون الأول ٢٠٠٥

- عدد الجلسات: ٢٤
- عدد المواضيع المطروحة: ١٩
- عدد المتدربين العرب: ٣٠٦ متدرب
- عدد المتدربين اللبنانيين: ٢٩٩ متدرب
- عدد أيام التدريب: ٩٨ يوم
- عدد ساعات التدريب: ٥٠٠ ساعة

زيارة نائب الأمين العام لمنظمة الجمارك العالمية

في إطار مفاوضات توقيع بروتوكول التعاون بين المجلس الأعلى للجمارك ومنظمة الجمارك العالمية لإنشاء مركز تدريب جمركي في بيروت، استقبل المجلس الأعلى والمعهد المالي نائب الأمين العام لمنظمة الجمارك العالمية السيد كونيو ميكوريا يوم الأربعاء الواقع فيه ٢٠٠٥/١١/٣٠. هدفت هذه الزيارة إلى استطلاع قدرات وزارة المالية اللبنانية في مجال التدريب وإلى تقييم تجربة التدريب الجمركي الإقليمي خلال السنوات السابقة.

اللجان المشتركة بين وزارة الماليّة والقطاع الخاص

يواجه القطاع الخاص العديد من المشاكل في تعامله مع وزارة المالية ويشكو من قلة المعلومات وعرقلة الإجراءات الإدارية وتعثر المعاملات وتعقيد القوانين ذات الصلة، مما يزيد الشرخ بينه وبين الوزارة. لذا سعت الوزارة خلال النصف الثاني من هذا العام إلى ردم الهوة بين الطرفين إيماناً منها أن القطاع الخاص هو الشريك الأساسي في بناء الاقتصاد الوطني.

وزارة المالية تحاور الهيئات الاقتصادية ...

أطلقت وزارة المالية بتاريخ ١٤ أيلول ٢٠٠٥ اجتماعات اللجان المشتركة بينها وبين الهيئات الاقتصادية التي تحدثنا عن أولى اجتماعاتها في العدد الماضي.

وقد استكملت اللجان نشاطها حيث عقدت ٤ اجتماعات كان آخرها في ٣٠ تشرين الثاني شملت القضايا المتعلقة بالضريبة على القيمة المضافة وضريبة الدخل ومشروع قانون الإفلاس الجديد أما الهدف منها فكان طرح المشاكل العالقة والتقدم باقتراحات لحلها.

وإثر هذه الاجتماعات التقت اللجان وزير المالية الدكتور جهاد أزعور والمعنيين في الوزارة لعرض النتائج التي توصلت إليها واتخاذ القرارات بشأنها فكان أن توصل المجتمعون إلى النتائج التالية:

أولاً: بالنسبة لاقتراح استحداث أو تعديل بعض القوانين:

اقترحت اللجنة صدور بعض النصوص القانونية التي تتناول موضوع إنشاء مركزية مخاطر بتصرف مؤسسات الأعمال وتنظيم التبادل التجاري بين المؤسسات وطرق ومهل الدفع فيما بينها، إعادة تحفيز التعامل بسندات السحب، استحداث أنواع شركات في قانون التجارة لاسيما (Entreprise unipersonnelle). وقد أوضح وزير المالية استعداد الوزارة للمساهمة

في إعداد أية مشاريع قوانين لتحفيز القطاع الخاص بالتنسيق مع باقي الإدارات الرسمية المعنية لاسيما وزارة الاقتصاد والتجارة.

ثانياً: بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة:

١. **تاريخ استحقاق الضريبة:** تم الاتفاق على عدم إمكانية تعديل تاريخ استحقاق الضريبة على القيمة المضافة المحدد وفقاً للمادة ٢٢ من القانون ٢٠٠١/٣٧٩. مع دراسة تعديل تاريخ استحقاق الضريبة على التعهدات العامة مع الدولة بحيث تستحق الضريبة على القيمة المضافة عليها بتاريخ الدفع.

٢. **موضوع الغرامات المنصوص عليها في المادة ٤٨ من القانون ٢٠٠١/٣٧٩:** جرى التوافق على ضرورة تعديل نص المادة ٤٨ ووضع سقف لغرامات التحقق بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة. وطلب وزير المالية إعداد النص القانوني اللازم.

تتألف اللجان من ممثلين عن وزارة المالية وعن الهيئات الاقتصادية التالية:

- جمعية مصارف لبنان
- مجمع رجال الأعمال اللبنانيين
- جمعية شركات الضمان في لبنان
- جمعية تجار بيروت
- جمعية الصناعيين اللبنانيين
- نقابة الفنادق
- غرفة التجارة والصناعة والزراعة في لبنان
- غرف التجارة والصناعة والزراعة في بيروت، طرابلس، لبنان الجنوبي، وزحلة
- نقابة مقاولي الأشغال العامة والبناء اللبنانية
- غرفة التجارة الفرنسية العربية
- غرفة التجارة اللبنانية الأميركية
- نقابة متعهدي الأعمال العامة والمباني
- نقابة مستوردي المأكولات والمشروبات

ثالثاً: بالنسبة لضريبة الدخل

١. **تحديد الأعباء القابلة للتنزيل:** أوضح رئيس دائرة ضريبة الدخل أنه سيجري العمل على إعداد النصوص التوضيحية اللازمة حول الأعباء القبولة التنزيل ضريبياً التي يوجد التباس حولها لاسيما نفقات الإعلان والدعاية التجارية ونفقات السفر ورواتب أعضاء مجلس الإدارة في شركات الأموال.

٢. **الاستهلاكات:** تم التوافق على تعديل قرار الاستهلاكات وتبسيطه لاسيما لناحية التصنيف.

٣. **تعديل مهلة تقديم التصريح الدوري لضريبة الرواتب والأجور:** أوضح مدير الواردات انه تجاوباً مع مطالب الهيئات الاقتصادية تم العمل على توحيد المهل بحيث تصبح مهلة تقديم التصريح ٢٠ يوماً من نهاية الفصل كما هي الحال بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة.

٤. **تمديد مهلة قانون إعادة التقييم الاستثنائية للعقارات والمعدات** التي انتهت مدتها بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٣١ وذلك لغاية ٢٠٠٧/١٢/٣١: تم الاتفاق على تمديد مهلة إعادة التقييم الاستثنائية للعقارات والمعدات على أن يتم إعداد النصوص المناسبة لذلك. ■

وزارة المالية توسع سلسلة اللجان المشتركة لتطال نقابات المهن الحرة

لما لقيت تجربة اجتماعات اللجان المشتركة مع الهيئات الاقتصادية، بدأت وزارة المالية توسع هذه التجربة لتشمل نقابات المهن الحرة التي تواجه بدورها مشاكل مع وزارة المالية. فعقدت اجتماعاً تحضيرياً لإطلاق برنامج التعاون والتفاعل بين الطرفين وذلك في ٢٨ تشرين الأول ٢٠٠٥ بحضور وزير المالية وأصحاب النقابات والمعنيّين من مختلف القطاعات الإنتاجية والمهنية. وتهدف هذه الاجتماعات أيضاً إلى تطوير اقتراحات لمعالجة المشاكل والمواضيع العالقة مع إدارات وزارة المالية. وتسهيل الإجراءات الإدارية والمعاملات بين نقابات المهن الحرة من جهة والإدارات المالية والجمركية من جهة أخرى. ووضع اقتراحات لتحفيز عملها وتسهيله.

وسوف تستكمل الوزارة هذه الاجتماعات في العام ٢٠٠٦ إيماناً منها أن بناء وزارة القرن الواحد والعشرين يرتكز على إشراك القطاعات المعنية في تحديث هذه الإدارة والسير بها قدماً من خلال وضع المواطن- فرداً أو شركة - في صلب اهتمامات الإدارة المالية وتحسين نوعية الخدمة التي تقدَّم للمواطنين وجعل الإدارة أكثر فعالية وأكثر تفاعلاً. ■

مالية جبل لبنان ترتدي حلة جديدة شكلاً ومضموناً...

يبدو واضحاً في كافة أقسام مالية بعبدا، إيجابية الإجراءات الجديدة التي نظمت عمل الموظفين، وأعادت الاحترام للعلاقة بينهم وبين الدوائر الحكومية.

في السابق كان المراقب يقوم بأكثر من مهمة في الوقت نفسه يهتم بالمعاملات السريعة، ويؤرشف الملفات، ويدرس الملفات المقدمة أما الآن فيوجد فريق متخصص بإرشاد المواطنين لكيفية إعداد الملف، وآخر يستلم الملفات من المواطنين ويعطيهم وصلاً يحدد تاريخ استلامهم للمعاملة المنجزة وانحصرت دراسة الملفات بعدد من الموظفين المتواجدين في طابق خاص يمنع دخول عامة المواطنين إليه. ولعل الخطوة الأهم على هذا الصعيد تمثلت في أن الموظف الذي يدرس المعاملة هو غير الذي استلمها والمبدأ الرئيسي في تطوير الخدمات عبر الإجراءات الأخيرة ارتكز على "تقسيم العمل"، و"الفصل بين سلطات الموظفين".

هذا وترافقت الإجراءات مع تأمين تجهيزات كاملة، لم تكن متوفرة سابقاً ففي السابق كان لكل ثلاثة مراقبين جهاز كومبيوتر واحد، أما اليوم فقد بات لكل مراقب جهاز كومبيوتر. وبفضل دورات "المعهد المالي"، ناهزت نسبة الموظفين الذين يتقنون استعمال الكومبيوتر الـ ٩٥٪.

ويجري حالياً إتلاف الأوراق والمطبوعات، التي يجيز القانون إتلافها ويعاد تنظيم المستودع، ما يؤمن مساحة يمكن استثمارها. أما مشكلة الكهرباء التي تعاني منها بعض المؤسسات الحكومية فقد تمت معالجتها، عبر تلزيم "مولد كهربائي".

نهاية، بالرغم من تشعبات قانون الضرائب بشكل يمنع إحاطة الموضوع بشكل كامل، وبالرغم من ضيق المبنى، وقلة عدد الموظفين، ما يزيد ضغط العمل، والازدحام، فإن ثمة إجماع بين المواطنين وترحيب بحسن سير الأمور في مالية جبل لبنان. ■

كيف نحسن خدمة المكلفين؟

كلّفت وزارة المالية شركة InfoPro إعداد دراسة حول نوعية الخدمات التي تقدمها وحدات مديرية المالية العامة ومديرية المساحة والشؤون العقارية للمكلفين والمواطنين.
تهدف الدراسة إلى استطلاع رأي الجمهور حول كيفية قيام وزارة المالية بمهامها بشكل أفضل وبالتالي تحسين قدرتها على الاستماع لمتطلباته وفهم تصرفاته وتوقعاته. كما تتيح لها إمكانية تحسين علاقتها مع الجمهور من خلال تحسين نوعية الخدمات المقدمة وكذلك إشراك كافة العاملين لديها في أخذ احتياجات الجمهور بعين الاعتبار، وتمكّنها أخيراً من إعداد استراتيجيات ووسائل عمل لتحسين نوعية الخدمات.

تنقسم الدراسة إلى مرحلتين:
المرحلة الأولى تتضمن سلسلة مقابلات معمقة مع رؤساء الوحدات المعنية بالتعاطي المباشر مع الجمهور وتهدف إلى تحديد الخدمات التي تقدمها الوزارة ودراسة الصعوبات الداخلية والخارجية التي تواجهها خلال تقديمها لهذه الخدمات، وكذلك تحديد متطلبات الجمهور ونوعية شكاواه.

المرحلة الثانية ترتكز على مسح سيجري على عينة من المواطنين والمؤسسات، وتعتمد في توجهها على خلاصات المرحلة الأولى، كما تخلل المعطيات التالية:

- درجة الامتنان أو التذمر من الخدمات المقدمة من قبل كل وحدة إدارية؛
- أسباب الامتنان أو التذمر؛
- الامتنان أو التذمر وفقاً لعناصر معينة (الوضوح في إعطاء المعلومات، مدة انتظار انجاز المعاملة، الفعالية والسرعة في الاستجابة للطلبات، طريقة الاستقبال والاهتمام، وغيرها من العناصر).

وبعد انتهاء المرحلتين الأولى والثانية ستعمل شركة InfoPro على اقتراح إستراتيجية تتضمن الآليات اللازمة لتحسين خدمات المكلفين تُعرض على وزير المالية وكبار المسؤولين في الوزارة للموافقة عليها وتعديل ما يرونه مناسباً. ومن ثم تبدأ الوزارة مرحلة التطبيق الفعلي وفقاً للأولويات التي حددها المكلفون والمواطنون ■

ضوء على وظيفة محتسب في وزارة المالية: مقابلة مع محتسب مالية جبل لبنان

في مقابلة مع "حديث المالية"، تحدث الأستاذ نسيب سرور، محتسب جبل لبنان (بعبدا)، عن المحتسبيات في وزارة المالية شارحاً دورها ومهامها بالتفصيل ومقدماً بعض الاقتراحات للاستفادة القصوى من هذا الدور، ملقياً الضوء على تجربته في هذا المجال.

في دور المحتسبية ومهامها...

المحتسبية هي الوحدة المالية التي تؤمن تحصيل الضرائب والرسوم الصادرة عن كافة المديريات التابعة لوزارة المالية. وكذلك مختلف أوامر القبض وأوامر التحصيل التي يتعذر تحصيلها في كافة الوزارات. ويتم كل ذلك عن طريق موظفين يعرفون بالـ "جباة" يعاونهم عدد من الموظفين من محاسبين ومحررين وكتبة وأمناء صناديق ومعاوني أمناء صناديق ويرأسهم محتسب.

على صعيد التنظيم الإداري

أعتبر الأستاذ سرور أنه بات من الواجب إعادة النظر في ملاك المحتسبيات وتنظيم عملها من حيث الكفاية والعدد وذلك نظراً لتطور وتعدد المهام التي باتت المحتسبية تضطلع بها، ولارتفاع عدد المكلفين عشرات الآلاف نتيجة للتطور العمراني والديموغرافي والاقتصادي بحيث أصبح من الضروري زيادة عدد الموظفين وكفاءتهم وإعادة النظر في توزيع مهامهم ليتوافق مع واقع الحال وضرورات تنظيم العمل ومكننته والتخطيط له بحيث يجري تفعيل عملية التحصيل.

على صعيد العنصر البشري

شدد السيد سرور على ضرورة المحافظة على مستوى القيادة الإدارية في المحتسبية حيث يكون المحتسب من حملة الإجازة الجامعية ويتمتع بصفات خلقية عالية وقدرة على التواصل مع المواطنين وقيادة فريق العمل لاسيما أنه يرأس عدد من الموظفين يصل عددهم أحياناً – وخاصة في مراكز المحافظات – إلى أكثر من ٢٥ موظفاً ويتعاطى مع المواطنين بمسائل حساسة تحتاج درايةً وتفهم وقدرة على التفاعل البناء.

على صعيد أساليب العمل والمكننة

نوه الأستاذ سرور بعملية المكننة التي طالت جداول التحقق وإيصالات التحصيل وعملية التسديد على الصندوق والتي اعتُمدت في معظم المحتسبيات، ولفت إلى أنها

أمّنت خدمة سريعة للمكلفين (باستثناء بعض الضرائب التي لا يزال تسديدها غير ممكناً) وقد رفعت المكننة من دون شك مستوى الأداء وساهمت في عصرنة الإدارة المالية. وأشار إلى أهمية التفكير قريباً بإتاحة المجال للمكلفين لتسديد ضرائبهم من خلال بطاقات الاعتماد بدلاً من حمل مبالغ نقدية أو شيكات إلى الصناديق ليقوم أمين الصندوق بدوره بنقلها إلى مصرف لبنان.

المحتسبيات وحاجاتها

تمنى الأستاذ سرور أن تعمل الوزارة على إعادة تأهيل بعض أبنية المحتسبيات الأخرى وتوسيعها لتصبح لائقة وكافية لاستقبال المواطنين وتلبية حاجاتهم على غرار محتسبية جبل لبنان فهذه المحتسبية أعيد تأهيلها والملفت في المركز غياب أي حواجز تعزل الموظفين عن عيون المواطنين. فهي مؤلفة من كونتوارات تنجز فيها جميع المعاملات أمام المواطنين مما يعزز الشفافية إلى أقصى الحدود. أضف إلى أن جميع المعاملات يتم استلامها وإنجازها فوراً في نفس اليوم.

كما نوه الأستاذ سرور بروحية التعاون وعمل الفريق التي تتمتع بها محتسبية جبل لبنان والتي تتيح تخفيف الضغط وتوزيع المهام. فلا تجد موظفاً يراقب من بعيد زميله الغارق في المعاملات بل يبادر إلى مساعدته فوراً وبدون طلب من أحد. وهذا ما يلقى ارتياحاً واستحساناً لدى المواطنين الذين يأتون إلى المحتسبية.

على صعيد تحسين الجباية...

على صعيد تحسين الجباية، يرى الأستاذ سرور أن اضطرار الجباة للبقاء في مراكز عملهم طيلة أيام العمل الأسبوعية لاستقبال المواطنين - وأحياناً كثيرة لما بعد الدوام في حال وجود المواطنين - يوجب تأمين عدد من اللاحقين لكل محتسبية للاحقة المتخلفين عن الدفع أو تعيين محاسبين لتأمين العمل في المحتسبية وتحويل الجباة إلى ملاحقين أو بعبارة أخرى يجب تحويل المحتسبيات إلى دوائر تحصيل كما في دائرة تحصيل بيروت. وإلى جانب قلة عدد اللاحقين، أشار الأستاذ سرور إلى أن المحتسبية تعاني من عدم الدقة في العديد من عناوين الشركات والمؤسسات التجارية مما يعرقل عملية تبليغ الإنذارات أو اللاحقة بسبب عدم وجود ترقيم للشوارع، خاصةً في المناطق المكتظة والشعبية.

صدر ملاك المحتسبيات وقوانينها وآلية عملها عام ١٩٥٩ من ضمن المراسيم الاشتراعية التي صدرت في حينه. وقد تم تعديل في محتسبيات مراكز المحافظات بقرار من وزير المالية الأسبق الأستاذ فؤاد السنيورة رقم ٨٥٢ تاريخ ١٩٩٨/٥/٢٨ وأصبح العمل فيها مستقلاً للعمل في دائرة تحصيل بيروت بحيث أصبحت الأموال تدفع إلى صناديق المحتسبية مباشرة من قبل المكلفين ولا تجبى بواسطة الجباة. وقد لقي ذلك صدى إيجابياً لدى المكلفين إذ أمّن لهم وجود موظفي المحتسبية في مكاتبهم طيلة أيام العمل بدل يومين في الأسبوع (الثلاثاء والخميس).

ماذا عن المكلفين المتخلفين؟

في ما يتعلق بالإجراءات الفصوى المتبعة لناحية اللاحقات (إقفال مؤسسات بالشمع الأحمر أو البيع بالمزاد العلني) يعتبر الأستاذ سرور أن شرط نجاحها الأساسي هو تعميمها على سائر المحتسبيات في جميع المناطق لتكون نتائجها إيجابية ولتأمين المساواة بين المكلفين. كما أن تنفيذها يستوجب قراراً سياسياً وإدارياً على مستوى عالٍ في ظل الظروف الراهنة.

ويرى الأستاذ سرور أن التغيير الحاصل في محتسبيته يرتكز على تأمين التواصل المباشر مع المكلفين ودراسة حال كل ملف. وهنا تدرس المحتسبية سبب امتناع المكلف عن تأدية الضريبة وترشده إلى الإجراءات التي يمكنه اتباعها وفقاً لحالته: فإذا كان سبب التسديد ظلم لحق بالمكلف مثلاً، فتنصحه المحتسبية بالاعتراض. أما إذا كان السبب عدم توفر المال فتنصحه بالتقسيط لمدة سنة أو أكثر. كذلك تعمل المحتسبية على

تشجيع المواطنين على الحضور إلى الإدارة المالية والاستعلام عن الأمور العالقة بدل الاعتماد على الوسطاء. ولهذا التدبير أثره البالغ على المكلفين الذين يتجنبون بكافة الطرق الدخول إلى وزارة المالية تخوفاً من الضريبة لعدم معرفتهم بالحلول المتاحة لهم قانوناً.

ويختم الأستاذ سرور لقاءه معنا بتأكيده أنه على قدر ما يعتبر الموظف الوظيفة العامة رسالة وخدمة على قدر ما يعي المواطن واجباته ويعتبر أن الضريبة هي واجب وطني ومواطني فإن العلاقة بين المواطنين ووزارة المالية تتحسن وتصبح أسهل. ونحن، فريق عمل حديث المالية، نهنئ بدورنا الأستاذ نسيب سرور على إجازاته وقدراته القيادية وروحية العمل التي استطاع بثها في محتسبية جبل لبنان التي تلقّنا كما سائر المواطنين الآتين على المحتسبية بهذا الشعور اللذيذ بالثقة - "حتى نحنا وعم ندفع". ■

الأستاذ نسيب سرور ...

التحصيل العلمي: مجاز بإدارة الأعمال من الجامعة اللبنانية، بالإضافة إلى دراسته سنتين حقوق في الجامعة اللبنانية أيضاً.

الخبرة: عمل في العديد من الدوائر الضريبية المباشرة وغير المباشرة، كما في مديرية الخزينة والدين العام مما سمح له بالتعرف على مختلف نواحي العمل في دوائر وزارة المالية. ومنحه خبرة كبيرة في الدخل والصرفيات والمحاسبة والصناديق. والأستاذ سرور ملم بكيفية تحضير الموازنة، ويعي بشكل واضح مسؤولية المحتسب ودوره في تطبيق الموازنة، التي يساهم في تأمين بنودها.

يعتبر السيد سرور أن مشكلة الدرج في الوظائف العامة هي أن المهارة الشخصية والجهود الفردية يوصلان الموظف إلى حد الفئة الثالثة على أبعد تقدير. إلا أنه متفائل في أن مجلس الخدمة المدنية يسعى اليوم إلى كسر هذا التقليد عبر إفساح المجال أمام موظفي القطاع العام لتقديم "الملف الشخصي"، لكي يرفع أسماء الموظفين الكفوئين لتولي مسؤوليات وظيفية من الفئة الثانية.

لقاء بين وزير المالية والشباب الجامعي

عقد وزير المالية الدكتور جهاد أزعور لقائين مع الشباب الجامعي الأول في الجامعة الأميركية في بيروت في كلية العلوم الاقتصادية في ١٠ تشرين الثاني والثاني في جامعة القديس يوسف، في كلّية العلوم الاقتصادية، بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني، تحت عنوان "الإصلاح المالي والاقتصادي: ما هي آفاق المستقبل؟". وأتى اللقاءان ليعززا الحوار مع هذه الشريحة من المواطنين وذلك ضمن إستراتيجية التواصل التي تعمل الوزارة حالياً على تطويرها. ■

وفد باكستاني يطلع على خبرات المعهد المالي ووزارة المالية

استقبل المعهد المالي في ١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٥ وفداً من كبار المسؤولين في وزارة المالية والجمارك وممثلين عن الحكومة الباكستانية. هدفت هذه الزيارة إلى الإطلاع على عمل المعهد ووزارة المالية لإرساء علاقة تعاون مستدامة ودراسة الخبرة اللّبنانية في ما يتعلق بالتدريب الداخلي والتواصل والتشبيك مع المؤسسات المحلية ومع الخارج والنظر في مقوّمات النجاح والتحدّيات. كما تضمّنت الزيارة مناقشة خطط العمل وكيفيّة تحديد الاحتياجات. وانتهت بزيارة ميدانية إلى مديرية الضريبة على القيمة المضافة. ■

إشراك القطاع الخاص والقطاع العام في إدارة مصالح الدولة

استضاف المعهد المالي عرضاً حول "إشراك القطاع الخاص والقطاع العام في إدارة مصالح الدولة" قدمه السيد حسن قريطم، مدير عام ورئيس مجلس إدارة مرفأ بيروت وذلك نهار الخميس الواقع فيه ٨ كانون الأول ٢٠٠٥. حضر العرض وزير الأشغال العامة والنقل الأستاذ محمد الصفدي، وممثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية السيد رؤوف يوسف ومديرة أمديست لبنان السيدة بربرا بتلوني، إلى جانب عدد من المعنيين في القطاع العام.

أتى هذا العرض نتيجة دورة حضرها السيد قريطم في جامعة هارفرد خلال شهر تموز ٢٠٠٥، في إطار برنامج التدريب الذي تموّله الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية – USAID وتديره "أمديست" لبنان AMIDEAST.■

أرقام بارزة من العام ٢٠٠٥:

• احتل لبنان المرتبة الأولى لناحية الحرية الاقتصادية في المنطقة العربية وذلك بحسب معهد "فرايزر" لقياس الحرية الاقتصادية الذي أجرى دراسة شملت ١٦ دولة في المنطقة العربية وشمالي أفريقيا وارتكز فيها على ٣٨ مؤشراً يتوزعون على الفئات الخمسة التالية: حجم الحكومة، الهيكلية القانونية وحماية الملكية الفكرية، إمكانيات التمويل المتاحة من مصادر موثوقة، حرية التجارة الدولية، قوانين القروض والأعمال. وقد احتلت سلطنة عمان المرتبة الثانية أما المرتبة الثالثة فاحتلتها دولة الكويت.

تقييم الحرية الاقتصادية في لبنان بحسب المؤشرات

المؤشرات	المرتبة	الأرقام
حجم الحكومة	١	٩,١
الهيكلية القانونية وحماية الملكية الفكرية	٣	٧,٦
إمكانيات التمويل المتاحة من مصادر موثوقة	٤	٩,٦
حرية التجارة الدولية	٦	٨,٠
قوانين القروض والأعمال	١٣	٦,١

• احتل لبنان المرتبة الأولى لناحية الحرية السياسية في المنطقة العربية وذلك وفقاً لمؤشرات الحرية السياسية التي تعتمدها "وحدة الأبحاث في مجلة الـ Economist" (Economist Intelligence Unit) في تقييمها لعشرين دولة في المنطقة العربية وشمالي أفريقيا. وقد أشارت الوحدة إلى أن لبنان سيصبح في السنوات المقبلة من أكثر الدول العربية تقدماً وخبراً.

كتبت المراقبة غريتا مهنا - وحدة الأبحاث والتحليل الضريبي

تقوم مديرية الواردات في وزارة المالية وبشكل دوري بتحضير برامج درس تتناول مختلف القطاعات وكما في جميع دول العالم تهدف هذه البرامج إلى:

١. التأكد من حسن تطبيق القوانين الضريبية وبالتالي زيادة عائدات الخزينة في حال تم ضبط مخالفات.

٢. وتحقيق المساواة بين المكلفين وذلك من خلال التنويع في برامج الدرس التي يجب أن تطال مختلف القطاعات.

في هذا الإطار، لفتني مقال صدر في "العربية" بتاريخ ٢٠٠٥/٩/١٥ وأبرز ما جاء فيه: "حصدت مصلحة الضرائب المصرية أكبر دخل لها في السنوات الأخيرة من الممثلين والمطربين والراقصات الأجنبيات. بلغت حصيلة ما ورد إلى خزانة الدولة منهم كضرائب على نشاطهم الفني خلال السنوات الخمس الماضية ٣٦ مليون جنيه، منهم ٩ ملايين دفعها الفنانون والراقصات الأجنبيات وهي أرقام أكدت مأمورية الضرائب أنها لم تتحقق من قبل.

تربع الفنان عادل إمام على قائمة أكبر رقم تم تسديده للضرائب حيث سدد ٤ ملايين من الجنيهات عن نشاطه الفني السرحي والسينمائي خلال الخمس سنوات الماضية. فيما جاء محمد هنيدي في المركز الثاني مع مليونين و٨٠٠ ألف جنيه عن نشاطه الفني خلال الأعوام الثلاثة الماضية. ومحمد سعد في المركز الثالث حيث سدد ٢،٥ مليون جنيه عن نشاطه خلال عامين. وكانت الضرائب قد قدرت أرباحه بمبلغ ١٨ مليون جنيه. وكانت مأمورية الضرائب النوعية في حي "جاردن سيتي" بالقاهرة قد شهدت إقبالاً كبيراً من نجوم الفن بكل طوائفهم سينما ومسرح وموسيقى وطرب لسداد الضرائب المستحقة على نشاطاتهم الفنية طوال السنوات الخمس الماضية.

مراقبون في صحيفة "نهضة مصر" فسروا هذا التجاوب وحجم الأموال التي جمعت مصلحة الضرائب في تحصيلها، بأنه الخوف الذي تملك نجوم الفن من تلطيخ الصحافة لسمعتهم وتوجيه الاتهامات إليهم والتي أقلها غياب الحس الوطني. نظراً لما تمثله الضرائب من أهمية في زيادة الدخل القومي. وقد نجحت الصحافة في إثارة الرعب لدى عدد كبير من الفنانين. وشجعت طائفة أخرى منهم على مواصلة دورها الوطني. وهذا النجاح ساهم في دعم عدد كبير منهم لخزانة الدولة بـ٢٧ مليون جنيه".

هذا في مصر. أما في لبنان، فإن تهافت الفنانين على تأدية واجبهم الوطني لجهة دفع الضرائب يبقى موضوعاً بحاجة إلى التدقيق فيه. إذ تطالعنا الجرائد والمجلات بأرقام خيالية يتقاضاها بعض المطربين والمطربات المنيعين والمذيعات وغيرهم نتيجة لعقود يوقعونها سواء للقيام بحفلات أو للانتقال من مركز عمل إلى آخر أو للقيام بحملات دعائية لبعض المنتجات. عدا ما يتقاضاه الفنانون غير اللبنانيين الذين يحيون الحفلات العامة والخاصة في لبنان لكن السؤال البديهي هو هل تتقاضى الخزينة حصتها خاصة لجهة ضريبة الدخل؟ هل حاول أحد في وزارة المالية، ولو من باب الحشرية، الاطلاع على الأرقام التي يصرح بها أو يدفعها بعض الفنانين؟

أسئلة بعهدة كل شخص يعتبر نفسه مسؤولاً عن زيادة عائدات خزينة الجمهورية اللبنانية وعن تحقيق المساواة بين المكلفين ■

غريتا مهنا
وحدة الأبحاث والتحليل الضريبي

ملاحظة: $1= ٥،٧١ جنيه مصري

- بلغ العجز نسبة ٢٦ ٪ من النفقات العامة في الأشهر الإحدى عشر الأولى من العام ٢٠٠٥ مقارنة بعجز بلغ ٢٨،٩ ٪ في الفترة نفسها من العام الماضي. فقد بلغت نفقات الموازنة والخزينة ٩،١٩٦ مليار ل.ل. في حين بلغت الواردات ٦،٨٠٠،٤ مليار ل.ل. في الأشهر الإحدى عشر الأولى من العام ٢٠٠٥ مؤدية إلى عجز قدره ٢،٣٩٠،٢ مليار ل.ل.

- بلغ الدين العام ٣٧،٧ مليار دولار أميركي مع نهاية تشرين الأول ٢٠٠٥ مرتفعاً بنسبة ٥،٢ ٪ خلال الأشهر العشرة الأولى من العام. وقد ارتفع حجم الدين الخارجي بنسبة ٣،١ ٪ منذ كانون الأول من العام ٢٠٠٤ ليبلغ ١٨،٩٤ مليار دولار أميركي في حين أن إجمالي الدين المحلي قد ارتفع بنسبة ٣،١٪ ليصبح ١٨٨ مليار دولار أميركي.

- ارتفعت المبالغ المحصلة من ضريبة الأملاك المبنية بنسبة ٢،٦ ٪ في الأشهر العشرة الأولى من العام ٢٠٠٥ لتصبح حصيلتها ٢٤٧ مليار ل.ل. بعد أن كانت ٢٤٠،٧٢ مليار ل.ل. في الفترة نفسها من العام الماضي.

- توقعت "وحدة الأبحاث في مجلة الـ Economist" نمواً في إجمالي الناتج المحلي اللبناني بمعدل ٣،٢٪ في العام ٢٠٠٦ وتدنياً للعجز بنسبة ٨٪ من إجمالي الناتج المحلي.

بنين وبنات

- إذا كنتم تتساءلون عن غياب الزميلة جوزيان كفوري أمينة المكتبة المالية التي لا تفارقها أبداً. فنطمئنكم أن زميلتنا جوزيان رزقت بمولود جديد أسمته جورج ـ ألف مبروك.

- رزق العريف محمّد زعرور (مديرية الجمارك العامة) بمولود أسمه فاسم.

- رزقت السيدة هنادي غنام (مديرية الصرفيات - دائرة التدقيق والصرف) بمولدة أسمتها فاطمة.

- رزق المراقب الرئيسي عمر كحيل (مالية لبنان الشمالي) بمولودة اسماها براءة.

- رزق المراقب طوني كنعان (مالية جبل لبنان) بتوأم أسماهما أنطوني جون وريتا ماريا.

زواج

- المراقب حسين حلوة (مالية لبنان الشمالي) من الآنسة رانيا سلطان.

- المراقب رامي حلواني (دائرة التدقيق الميداني الضريبة على القيمة المضافة) من الآنسة ربى ديب.

- المراقبة غادة بو راشد (مالية جبل لبنان) من السيد فوزي بطيش.

- المراقب وسام أبو عزة (مالية جبل لبنان) من الآنسة هلا طنوس.

- المراقب عمر اليافي (مالية لبنان الشمالي) من الآنسة دلال ريم.

- رئيس دائرة التشريع في مديرية الضريبة على القيمة المضافة السيد يوجي لطفي من المراقبة رنى نجم (دائرة كبار المكلفين).

تعيينات جديدة وزارة المالية

في مالية جبل لبنان

- تم تعيين السيد جورج العراوي رئيساً لمالية جبل لبنان بالتكليف الذي أثبت عن جدارة وكفاءةً لتولي هذا المنصب خلال مسيرته الوظيفية التي ناهزت العشر سنوات في وزارة المالية السيد معراوي حائز على شهادة ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة كيبيك في مونريال (UQAM) ضمن برنامج التعاون مع المعهد العالي والدولي للإدارة (ESIG) (العام ٢٠٠٤) وعلى إجازة في إدارة الأعمال من الجامعة اللبنانية (العام ١٩٩٦). بدأ حياته المهنية في الوزارة في مالية لبنان الشمالي كمراقب ضرائب في العام ١٩٩٥ ثم كمراقب رئيسي في العام ١٩٩٧. وعمل لاحقاً في العام ٢٠٠١ ضمن فريق الضريبة على القيمة المضافة حيث ساهم في تحضير السياسات والإجراءات الضريبية في هذا المجال وفي إعداد القوانين ذات الصلة وفي تعريف المواطنين على هذه الضريبة ومن ثم كرئيس لدائرة الالتزام الضريبي في هذه المديرية حتى تشرين الثاني ٢٠٠٥ حين تم تعيينه رئيساً لمالية جبل لبنان.

فريق العهد المالي الذي تعاون مراراً مع الزميل جورج بصفته مديراً ومندوباً يتمنى له كل التوفيق في مهامه الجديدة ومسؤولياته مؤكداً على استعداده الكامل للتعاون معه في كافة المجالات المتعلقة بالتدريب ورفع الكفاءات وتحسين الخدمة للمواطنين.

ومن التعيينات الجديدة أيضاً في مالية جبل لبنان:

- السيد اسكندر حلاق، رئيساً لفرع التدقيق
- السيد هادي نرش، رئيساً لفرع الضرائب النوعية
- السيد إلي حكيميان، رئيساً لفرع الالتزام
- السيد نبيل حداد، رئيساً للفرع الإداري
- السيد جورج أسمر، رئيساً لفرع خدمات المكلفين
- السيد هيثم بيرق دار، رئيساً لفرع الاعتراضات
- السيد ابراهيم همدر، رئيساً لفرع متابعة النوعية
- السيدة فاديا حجازي، رئيسة لفرع معالجة المعلومات

تعيينات جديدة في مديرية الضريبة على القيمة المضافة...

- السيد أنطوان شلهوب، رئيساً لدائرة التدقيق
- السيد بهيج عيسى، رئيساً لدائرة الاسترداد
- السيدة هدى صايغ، رئيسةً لدائرة الالتزام
- السيدة صفاء بركات، رئيسةً لدائرة شؤون الموظفين
- السيدة عبير شعبان، رئيسةً لدائرة التحصيل
- السيد روجي لطفي، رئيساً لدائرة التشريع
- السيد وائل خداج، رئيساً لمصلحة التدقيق والاسترداد
- السيدة ماريا نالبنديان، رئيسةً لمصلحة التشريع والاعتراضات
- السيدة رانيا دياب، رئيسةً لمصلحة التحصيل
- السيدة نريز غصين، رئيسةً لمصلحة التنسيق الإداري والمالي

أيضاً...

- السيد سركيس صفير، رئيساً لدائرة كبار المكلفين
- السيد سلام عيدو، رئيساً لدائرة ضريبة الدخل في بيروت

وكذلك في المعهد المالي...

توسع فريق المعهد المالي ليضم عنصرين جديدين:

- السيدة لينا عفيفي كمنسقة تدريب
- السيدة جيد بكداش كخبيرة تواصل

في العدد الأخير من حديث المالية...

• أصبحت حديث المالية في عددها الـ ٢٣. شاركتُ في تحضير الأعداد العشرة الأخيرة منها. كتبتُ الكثير من النصوص فيها ونقحت وأعدت صياغة العديد منها وحذفت العديد منها أيضاً وكل ذلك بالتعاون مع فريق عمل النشرة وفريق المعهد وموظفي الوزارة. لاحقتها في المطابع ولدى المترجمين وفي البريد. ولا أنسى أبداً جهود و"عجقة" "التعبئة" والتوزيع. اللهم. وها إني أشارك للمرة الأخيرة في إعداد "الحديث". ليس لأن النشرة أصبحت في عددها الأخير إنما لأني أكتب كلماتي الأخيرة فيها. أرحل إلى بلد جديد وحياة جديدة. وأترك "الحديث" في أيد أمينة. أيدي الزملاء في المعهد وفي وزارة المالية. التي لا بد ستسهر على أن تظل "الحديث" حديث الوزارة. صوتها وكلمتها إلى الناس. وعلى أن تصل إلى قرائها بأجمل حلة وأفضل مضمون. ■

لبنى بستاني

رئيسة تحرير حديث المالية

مشاركة مميّزة لوزارة الماليّة في معرض الكتاب

ميّز العام ٢٠٠٥ بالاستمراريّة والمثابرة. فلم تخلف المكتبة المالية عن عادتها في بثّ المعلومات والتجدّد عند كل فرصة ممكنة. فشاركت في معارض الكتاب الدوريّة بأكبر قدر ممكن من التجدد والابتكار والتوجه إلى تطلعات المواطنين.

وكان للمكتبة في معرض الكتاب الفرنسي لفته بين ١١ و٢٠ تشرين الثاني ٢٠٠٥، بالتعاون المشكور مع مكتبة السبيل العامة ووزارة الثقافة في زاوية جمعت أقطاب الثقافة اللبنانيّة ومثلما جرت العادة كان لوزارة المالية إطلالتها في معرض الكتاب العربي في حلّة جديدة في الفترة الممتدة بين ٩ و٢٥ كانون الأول ٢٠٠٥. حيث تم عرض لمحة عن مشاريع الإصلاح الجارية من خلال عروض تقديميّة (power point). كما تم توزيع حوالي ٢٠ ألف نسخة من دليل المواطن من سلسلة التوعية المالية والضريبيّة. كما اطّلع المواطنون على تقارير وزارة المالية الدوريّة وعلى منشورات مديريّة الضّريبة على القيمة المضافة ومعلومات عن المعهد المالي.

وزارة المالية في خدمتكم في مختلف مراكزنا. ولكن أيضاً عند كل فرصة في معرض الكتاب. كما في المعهد المالي والمكتبة المالية. ■

إهداء المكتبة المالية إلى ذكرى باسل فليحان

"أريد أن أعود إلى لبنان... فلنا لم أتخصّص لأخدم الدول الأخرى بل لأعود وأخدم وطني".

تقديراً لمساهمته في تأسيس المكتبة الماليّة في كانون الأول ١٩٩٧، ولوطنيّته ومواطنيته ونفانيه الذين ذهبوا به إلى حد الاستشهاد، أهدت وزارة الماليّة مركز التوثيق التابع لها إلى ذكرى الشهيد باسل فليحان بمبادرة من وزير المالية الدكتور جهاد أزعور.

قد أطلق على المكتبة تسمية "مكتبة باسل فليحان الاقتصادية والمالية"، بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٤٧ تاريخ ٢٠٠٥/٠٩/٢٩. ■

كتاب من المكتبة المالية

النظام الضريبي في لبنان، أمين صالح

يتناول هذا الكتاب مفهوم الضرائب وأنواعها وخصائصها والتعريف بالنظام الضريبي بصورة عامة والنظام الضريبي اللبناني بصورة خاصة. والضرائب والرسوم التي يتكوّن منها لاسيّما الضرائب المتنوعة على الدخل، على رأس المال، الضرائب المتنوعة على الإنفاق، الضريبة العامة على الاستهلاك والرسوم الإدارية.

ويأتي استكمالاً لسلسة الكتب الضريبية التي صدرت، وتلبية لحاجة المستثمرين في القطاعات الاقتصادية المختلفة التجارية والصناعية والخدماتية، أو أصحاب المهن الحرة الذين يرغبون بمرجع ودليل يسترشدون به ويتعرفون من خلاله على الضرائب والرسوم المعمول بها في لبنان والتي تشكل نظامه الضريبي في الوقت الحاضر وماهية هذه الضرائب والرسوم والتعريف بها وأصول فرضها وتأديتها وجبايتها والغرامات المترتبة على مخالفة أحكامها كما يأتي هذا الكتاب تلبية لحاجة تعليمية في المعاهد والجامعات حيث يتوافق مع مناهج التدريس في الاختصاصات الجامعية ذات الصلة.

المكتبة المالية تهنئ الزميل أمين صالح على هذا الإنجاز وتتمنى له المزيد من العطاء. ■

نشرة صادرة عن المعهد المالي

- هاتف: ٠١/٤٢٥١٤٧ - ٠١/٤٢٥١٤٩
- فاكس: ٠١/٤٢٦٨٦٠
- تحرير: لجنة تحرير حديث المالية، فريق عمل المعهد المالي وموظفين من وزارة المالية
- مراجعة: لبنى بستاني
- إشراف: لمياء المبيّض البساط
- تصوير: Int'l pictures وكاميرا المعهد المالي
- طباعة: المطبعة العربية

HADITH
EL MALIA

REPUBLIQUE LIBANAISE
MINISTERE DES FINANCES

La lettre interne du ministère des Finances

Edité par l'Institut des Finances - # 23, Fevrier 2006

Signature d'un protocole de coopération avec l'OMD (P.4)

EDITORIAL

Le ministère des Finances (MDF) élabore actuellement une nouvelle vision et une stratégie de communication ayant pour but la relance du processus de réforme et de développement de l'administration financière; ceci vise aussi à promouvoir une stabilité économique et financière qui constitue l'un des piliers de l'équilibre social. Dans ce cadre, le MDF a défini des objectifs précis parmi lesquels figure la relance du dialogue national qui jettera les fondements d'un nouveau contrat social et économique parmi les différentes parties prenantes et qui se basera sur l'interactivité avec tous les secteurs. Le MDF a déjà entamé une série d'activités visant à promouvoir ce dialogue et à améliorer le service au citoyen.

A la rencontre du secteur privé

Le dernier semestre de l'année 2005 a été marqué par la relance du dialogue avec différentes parties de la société civile et économique, sous le thème "après le dialogue, l'interactivité", l'objectif étant de jeter la lumière sur les problèmes rencontrés par les citoyens dans leur relation avec le MDF et d'essayer de les résoudre.

Le MDF a dans ce cadre relancé les réunions des comités paritaires de consultation comprenant des représentants du secteur économique. Ces réunions ont permis d'entamer des discussions autour de thèmes essentiels pour les diverses parties prenantes, de traiter des problèmes en question et d'essayer de leur trouver des solutions. Le MDF s'est également adressé aux organisations non gouvernementales, où un atelier de travail a été organisé pour traiter des droits et obligations des ONG en matière de fiscalité. Le MDF n'a pas oublié les syndicats avec lesquels il a tenu de nombreuses réunions afin de lancer un programme de coopération pour proposer des solutions aux problèmes rencontrés et faciliter les procédures administratives. (revoir p.5)

Une nouvelle approche a été adoptée par le ministère en 2005

SOMMAIRE

Editorial
Formation
- Les nouveaux contrôleurs adjoints à la direction des Douanes entament leurs premières sessions de formation à l'IDF.
- Calendrier des activités de formation pour l'année 2006 (p.1)
- Nouveau programme de formation des contrôleurs concernant les compagnies d'assurance (p.2)

Partenaires de Formation
- Renforcer la coopération libano-française (p.2)
  - Ateliers de travail pour "évaluer les besoins en formation et la formation" (p.2)
  - Coordination de la coopération technique à travers l'ADETEF (p.2)
  - Dix ans depuis la création de l'IDF: une occasion de mettre en place une vision stratégique (p.3)
  - La formation du formateur au ministère jordanien des Finances: une coopération libano-française (p.4)
- L'OMD adopte Beyrouth (l'IDF) comme siège pour son centre de formation douanière pour la région MENA. (p.4)

Nouvelles du Ministère
- Les comités paritaires de consultation: une coopération entre le ministère des Finances et le secteur privé (p.5)
  - Le ministère des Finances discute avec les organismes économiques... (p.5)
  - Le ministère des Finances élargit la série de comités paritaires de consultation pour atteindre les syndicats des professions libérales (p.6)
- Du nouveau au Bureau régional du Mont Liban (p.6)

Projets Nouveaux
- Comment améliorer le service aux contribuables? (p.7)

En Bref

Bibliothèque des Finances
- Une participation particulière du ministère des Finances au Salon du Livre
- La Bibliothèque des Finances, à la mémoire de Bassel Fuleihan (p.10)

pour renforcer l'ouverture aux différents secteurs; elle se traduit par la formation des parties concernées sur les thèmes financiers et fiscaux. Cette expérience s'inscrit dans le cadre des services de sensibilisation avancés, par l'Institut des Finances, aux parties intéressées, les dernières étant les hôpitaux privés. En effet, l'IDF a lancé en janvier 2006 un programme de formation sur les questions fiscales destiné aux agents financiers et comptables des hôpitaux privés.

Priorité du MDF: le service au citoyen

Pour renforcer la relation avec les citoyens. le MDF a instauré des centres de services aux citoyens visant à faciliter les procédures entreprises avec l'administration financière, parmi lesquels figure le département des grands contribuables (LTO) et les centres de services des départements des fonds bâtis, de l'impôt sur le revenu et du droit de succession de Beyrouth et du Mont-Liban.

Le MDF a également créé des comités administratifs composés d'agents des différentes directions du ministère qui se réunissent périodiquement afin d'unifier les pratiques et de trancher certaines questions et de tisser les liens de communication interne et d'améliorer la communication externe.

Toujours dans une perspective de service, le MDF a finalisé le code des procédures fiscales qui vise à simplifier les formalités et à clarifier les procédures à suivre par les contribuables. De même, ce code facilitera le contrôle sur les opérations financières. Cette approche se base sur la promotion de l'économie et la création d'un environnement d'opportunités plus favorable aux investissements, vu les limites actuelles de l'économie libanaise.

Le MDF a lancé une campagne télévisée portant aux citoyens les messages prioritaires, dans un effort de sensibilisation et d'information financière et fiscale visant à faciliter les formalités en cours avec le ministère. Cette expérience se poursuivra au cours de l'année 2006 suivant un plan de communication bien précis, qui déterminera les messages adressés au grand public.

Les défis restent nombreux, surtout que la communication et le service au contribuable nécessitent de bonnes bases pour garantir une bonne efficacité et une productivité. Cette nouvelle phase reposera donc principalement sur une bonne relation entre le fonctionnaire et le citoyen à travers un changement de la mentalité, basé sur le partenariat et la responsabilisation pour un meilleur avenir du pays. De même, parmi les priorités fixées, figurent l'importance de la diffusion de l'information fiscale et de la citoyenneté qui seront soulignées, ainsi que la vigilance dans les dépenses de l'argent public et de son efficacité, ce qui garantit l'édification d'un ministère de l'avenir, et constitue un des piliers de la bonne gouvernance.

Jihad Azour
Ministre des Finances

Les nouveaux contrôleurs adjoints à la direction des Douanes entament leurs premières sessions de formation à l'IDF

Le 29 novembre 2005, l'IDF a inauguré son programme de formation intensive comprenant 73 contrôleurs adjoints à la direction des Douanes. Outre les discours de bienvenue et d'annonce du programme, la cérémonie d'ouverture a inclus un discours du ministre des Finances, Dr Jihad Azour, et un autre prononcé par le directeur général des Douanes, le Général Assaad Ghanem. Dans son discours, M. Ghanem a invité les nouveaux employés à s'armer de culture, de connaissance, de bonne volonté et d'honnêteté dans leur travail. Il leur a de même communiqué les directives nécessaires, insistant sur l'importance du service du citoyen comme étant la cible principale de la fonction publique. M. Azour a, pour sa part, félicité les fonctionnaires pour leur réussite dans la fonction publique et a souhaité que ces derniers soient à la hauteur de la responsabilité qui leur a été confiée dans les différents postes attribués. Il leur a de même conseillé de tirer profit de ces sessions de formation, car leur performance quotidienne au cours des sessions aura un impact essentiel sur leur avenir professionnel.

Ce programme de formation s'étend sur une période de 3 mois (soit 245 heures de formation) pendant lesquelles les participants approfondiront leur connaissance dans les matières suivantes: organisation et fonction du ministère des Finances, sujets douaniers spécialisés, culture financière, juridique et économique, programmes informatiques, langues; au cours

des sessions des recherches, des rapports et des visites sur le terrain sont également prévus.
L'IDF avait également organisé en parallèle à ce programme trois sessions de formation autour de "la législation européenne et la règlementation nationale", "le contrôle des Douanes" et "la lutte contre la contrefaçon". Ces 3 sessions se sont déroulées du 14 au 20 novembre et ont visé à promouvoir la connaissance des participants et à leur permettre l'accès à l'expérience française. ■

Les nouveaux contrôleurs adjoints: une diversité qui soulève des défis

Pour la première fois, l'IDF a accueilli un nombre de jeunes gens venus d'horizons variés, rongés par l'inquiétude face à un nouvel emploi. Leurs spécialisations étaient différentes, voire opposées: titulaires de diplômes en gestion, électronique, droit, littérature anglaise, sciences physiques, chimie, études bancaire, éducation, art décoratif, études infirmières, architecture, sciences informatiques ...
Ces jeunes sont venus à l'IDF après avoir passé avec succès l'examen du Conseil de la fonction publique pour le poste de contrôleurs adjoints à la direction des Douanes, auquel des milliers de concurrents ont participé, surtout qu'il suffisait d'avoir le baccalauréat ou une équivalence pour être éligible.
Ils sont venus à l'IDF après avoir passé deux mois à l'Ecole Nationale d'Administration pour une session d'orientation intensive à la fin de laquelle ils ont subi un test écrit.
Ils sont venus à l'IDF ambitieux de commencer leur vie professionnelle mais en même temps anxieux et sceptiques sur la capacité du ministère des Finances à satisfaire leurs ambitions, à dissiper leurs doutes, et à leur éclairer les voies du futur.
L'équipe de l'IDF déploie actuellement tous ses efforts afin de trouver un langage commun à tous ces employés, d'unifier leurs buts, de les convaincre à travers une méthode de formation différente de l'apprentissage académique, de leur expliquer un mécanisme d'évaluation différent de celui des examens, de les aider à s'adapter à leurs nouvelles tâches et leur simplifier l'étape de transition par laquelle passe la direction des Douanes dans son acheminement vers la réalisation de la vision de réforme et de modernisation, de les aider à comprendre leurs rôles en tant qu'élément innovateur et à porter le flambeau du changement.
Maintes interrogations traversent les esprits de l'équipe au sujet de ces jeunes nouveaux fonctionnaires: jusqu'à quand le chômage des jeunes diplômés et leur disposition à remplir un poste indépendamment de leur spécialisation? Jusqu'à quand l'idée de poste "fixe" et "lucratif" aux Douanes? Quand est-ce les lois et les règlements qui régissent l'entrée des jeunes au secteur public seront-ils modernisés? Comment profiter des capacités des jeunes et les orienter pour la construction d'un avenir professionnel et non pas pour remplir un poste traditionnel de routine?
Malgré tous ces doutes, nous devons profiter de cette expérience et aider la direction des Douanes et l'IDF à soulever ces défis. ■

Jinane Doueihi, résponsable pédagogique (IDF)

Calendrier des activités de formation pour l'année 2006

L'IDF met à la disposition des personnes intéressées un calendrier des activités locales de formation pour le premier semestre 2006, qui englobe une variété de programmes, de sessions et de séances d'échange en matière de taxes, comptabilité, droit, communication, langues et informatique.
Ces activités visent à promouvoir les unités récemment créées au ministère des Finances et à accompagner les nominations administratives et les nouveaux fonctionnaires. Elles cherchent aussi à assurer des opportunités de développement continu pour les fonctionnaires actuels, à améliorer l'ouverture et l'échange avec le secteur privé et à promouvoir les connaissances dans le domaine des taxes et des finances dans les différentes administrations et ministères.
Parmi les activités prochaines figure: un programme sur l'audit des compagnies d'assurance et sur les principes d'audit de la taxe sur le revenu, la loi du registre foncier, la loi des fonctionnaires, et la loi de la comptabilité commerciale; un programme intensif sera destiné aux contrôleurs adjoints à la direction des Douanes; une série de courtes séances sur la taxe, sur la valeur ajoutée, les droits du timbre fiscal, la taxe sur les revenus sera adressée aux agents administratifs et comptables des hôpitaux privés. ■

Nouveau programme de formation des contrôleurs concernant les compagnies d'assurance

L'IDF a mis en place un nouveau programme spécialisé sur les compagnies d'assurance dans le cadre de la coopération entre l'IDF et l'Institut supérieur des études d'assurance de l'Université St Joseph. Ce programme vise à approfondir la connaissance des agents du dispositif de contrôle, et des contrôleurs du département des grands contribuables pour ce qui est du secteur des assurances en matière de comptabilité et de finances. Le programme vise également à introduire aux agents les bilans financiers des compagnies d'assurance, à leur fournir les démarches à suivre dans l'analyse de ces faits, et à préparer les rapports sur leur situation financière et la manière d'effectuer leur audit fiscal. Ce programme doit commencer au début de l'année 2006 et est réparti sur 4 sessions: "Introduction au secteur des assurances", "Comptabilité des compagnies d'assurance", "Analyse des bilans financiers" et "Audit des compagnies d'assurance". ■

Renforcer la coopération libano-française

Le dernier trimestre de l'année 2005 a été fructueux en visites de délégations du ministère français des Finances (MINEFI) qui visaient à relancer les programmes de coopération entre le MINEFI et le ministère libanais des Finances (MDF). Pendant ces visites, des sessions sur l'évaluation des besoins des fonctionnaires ont été organisées pour les cadres intermédiaires, et ce en coopération avec l'institut de la Gestion publique et du développement économique (IGPDE) du MINEFI. De même, le programme de coopération technique avec la direction générale de la comptabilité publique (DGCP) et la direction générale des impôts (DGI) a été relancé, ainsi que la coopération avec des experts français de l'agence française du développement de l'échange technologique et financier (ADETEF), qui ont soutenu l'Institut dans ses efforts pour mettre en place une vision stratégique.

Ateliers de travail pour "évaluer les besoins en formation et la formation"

Dans le cadre de la coopération entre l'IGPDE et l'IDF, Mme Tournyol Duclos, directrice de l'IGPDE, a animé un atelier de travail, le 8 et 9 décembre 2005, portant sur "l'évaluation de la formation et des besoins en formation". Cet atelier de travail a mis le point sur le rôle des cadres intermédiaires dans l'évaluation des besoins des fonctionnaires dans leur département et la manière d'appliquer la technique de l'entrevue orale. Il s'est de même arrêté sur les rôles que le directeur du département, le coordinateur de la formation et le fonctionnaire peuvent jouer avant et après la formation.

Par ailleurs, l'IDF a invité les fonctionnaires du ministère des Finances en charge des formations, ainsi que quelques coordinateurs de formation dans les administrations publiques à participer à cette session, en vue de répandre la connaissance et de faire aboutir les efforts déployés dans ce domaine, et afin de profiter au maximum de l'expérience française en la matière. ■

Coordination de la coopération technique à travers l' ADETEF

Dans le but de relancer le programme de coopération technique avec la DGCP, la DGI, le MDF et l'IDF ont accueilli deux délégations du MINEFI, et ceci du 3 au 6 octobre 2005, et du 28 au 30 novembre 2005, dans le cadre du programme de coopération technique entre les deux ministères. Ce programme a été préparé par l'ADETEF et l'IDF. Les délégations en question se sont réunies avec les responsables du MDF et de l'IDF et il a été décidé de poursuivre le plan mis en place antérieurement. Plusieurs nouveaux sujets introduits au programme de coopération technique pour 2006-2007 ont également été abordés. ■

Dix ans depuis la création de l'IDF: une occasion de mettre en place une vision stratégique

Après 9 ans de travail continu, l'IDF a enregistré de grandes avancées dans la réalisation des buts fixés, notamment en ce qui concerne le rôle de la formation et l'approfondissement des connaissances, et l'apprentissage en tant qu'outil d'amélioration des performances du ministère des Finances. En effet, l'ADETEF a chargé M. Benoit Chevauchez, contrôleur d'Etat, d'effectuer une étude sur la situation de l'IDF,

l'évaluation de son rôle, de ses performances et des relations de coopération qu'il a établi au fil des dernières années. Pendant cette étude qui s'est déroulée du 13 au 16 novembre 2005, M. Chevauchez a également eu pour tâche de mettre en place une vision stratégique pour les activités futures de l'IDF avec l'aide d'un expert libanais. Cette initiative a été entreprise afin de souligner la persévérence de l'IDF, la nécessité de promouvoir ses performances et son rôle en tant qu'institution locale et régionale.

La délégation a consulté les opinions d'experts, de fonctionnaires du MDF, des administrations publiques et de partenaires locaux et régionaux de l'institut. Les experts en déduiront leurs recommandations ultérieurement. ■

L'Institut des Finances fête 10 ans de coopération franco-libanaise administrative économique et financière au service de la modernisation du MdF

L'IdF fête fin septembre 2006 ses 10 ans d'activité.

Cet évènement sera célébré dans une manifestation spéciale qui viendra suite à une série de forums, de rencontres et d'activités organisés au courant de l'année 2006 sous le thème "10 ans de persévérance".

L'ambassadeur de France à l'IDF

Pendant la visite de la délégation française, l'IDF a accueilli le 16 novembre 2005 l'ambassadeur de France au Liban, M. Bernard Emié, en présence du ministre des Finances, Dr Jihad Azour. Cette visite confirme la coopération administrative entre la France et le Liban, notamment dans les domaines économiques et financiers, une coopération dont a résulté la création de l'IDF, aux termes d'un protocole signé entre les deux Etats en 1996. Au cours de sa visite M. Emié a prononcé un discours dont voici quelques extraits:

"Je suis très heureux d'être à vos côtés aujourd'hui dans les locaux de cet Institut des Finances qui après avoir été un projet phare du processus de reconstruction et de modernisation de l'administration libanaise est devenu un centre de formation et de communication du ministère des Finances dont la réputation de qualité et de dynamisme a largement franchi les frontières du Liban.

Je me réjouis d'autant plus de cette opportunité que l'Institut des Finances qui fêtera bientôt ses dix ans d'existence est un des exemples réussis de la coopération administrative franco-libanaise, sans oublier le soutien initial de la Commission Européenne à la montée en puissance de cet Institut.

Au fil des années, avec la formation de plusieurs milliers de stagiaires (plus de 3000 accueillis au total fin 2004), l'Institut des Finances constitue une vitrine de notre coopération bilatérale économique et financière fondée sur le suivi d'un programme d'échanges entre les directions du ministère français des Finances et les directions homologues du ministère des Finances libanais. Ce partenariat englobe plusieurs grands chantiers tels que, notamment la Comptabilité publique, la Fiscalité (notamment la mise en place de la TVA), les Douanes, le Contrôle d'Etat....

Si les anniversaires sont souvent un moment privilégié pour faire un bilan du passé, ils sont aussi utiles pour réfléchir à l'avenir et à des inflexions stratégiques. A la veille de ses dix ans de fonctionnement, tout en réaffirmant sa mission première de développement et de l'amélioration des compétences des agents du ministère des Finances, il est sain et légitime que l'Institut soit à la recherche d'un second souffle...

Je suis sûr que ce nouveau défi sera relevé avec succès, grâce à la compétence et à la motivation permanente de son personnel, comme le montre le rayonnement régional de l'IDF (signature d'accords avec l'Institut de la Banque Mondiale pour son réseau GLDN- «Global Learning Distance Network», un accord avec l'Organisation Mondiale des Douanes -pour devenir un centre régional de formation OMD, un partenariat avec le METAC, centre d'assistance technique du FMI au niveau régional, etc.). Cette dimension régionale doit assurément être développée selon la vocation même du Liban, l'Institut devant bien se concentrer sur sa mission prioritaire de formation permanente des fonctionnaires de toutes les directions du ministère des Finances et des administrations économiques.

Il vous faudra donc définir les grands axes de la nouvelle stratégie qui se dessinera pour l'Institut des Finances pour les dix prochaines années. C'est là une grande et belle ambition pour assurer le développement et la pérennité de l'Institut. Vous pouvez compter sur notre aide dans cette grande ambition et sur le partenariat actif et volontariste de la coopération française."

La formation du formateur au ministère jordanien des Finances: une coopération libano-française

Pour la première fois, la coopération mutuelle entre l'ADETEF et l'IDF a abouti à l'organisation d'une session de formation relative aux techniques de formation. Cette session organisée par les équipes libanaise et française s'est déroulée au ministère des Finances jordanien à Amman entre le 4 et le 7 décembre 2005. Traitant du thème "La formation du formateur", la session s'est adressée à 12 hauts responsables du ministère des Finances jordanien. Mesdames Josianne Gerbel de l'ADETEF et Jinane Doueihy de l'IDF ont dispensé la formation. La session ayant eu des échos positifs parmi les collègues jordaniens, une nouvelle session complètera cette première en janvier 2006 et traitera des "méthode de préparation d'un programme de formation". Il convient de mentionner que cette session de formation s'inscrit dans le cadre des démarches actuelles franco-jordaniennes pour la création d'un centre de formation propre au ministère jordanien des Finances, similaire à l'Institut des Finances. ■

l'OMD adopte Beyrouth (l'Institut des Finances) comme siège pour son centre de formation douanière pour la région MENA

La coopération en matière de formation douanière régionale entre le ministère des Finances (MDF) - le Haut conseil des Douanes (HCD) et l'organisation mondiale des Douanes (OMD) -bureau de la région MENA, qui remonte à 2003, vient de porter ses fruits. En effet, les deux parties, représentées respectivement par le ministre des Finances, Dr Jihad Azour, et le secrétaire générale de l'OMD, M. Michel Danet, ont signé, le 4 décembre 2005, un protocole de coopération selon lequelle l'OMD adopte Beyrouth (l'Institut des Finances) comme siège pour son centre de formation douanière pour la région MENA. La signature du protocole s'est inscrite dans le cadre de la 23ème réunion des directeurs généraux des Douanes de la région MENA, tenue à Beyrouth. Pour coordonner leurs activités de formations, l'IDF et le HCD représentés respectivement par la directrice de l'Institut, Mme Lamia El-moubayed Bisat, et le directeur général de le HCD, M. Akram Chedid, ont de même signé une convention de coopération en matière de formation.

Les préparations...

La signature du protocole a été précédée de plusieurs initiatives prises par le HCD: des négociations avec l'OMD; la création d'une unité de formation douanière liée à la direction des Douanes libanaise chargée d'organiser des sessions de formations en coopération avec l'IDF et l'OMD, dont les dernières ont été tenues en novembre et décembre 2005.

Des chiffres résumant la coopération entre OMD et HCD (septembre 2003 – décembre 2005)

- Nombre de sessions: 24
- Thèmes traités: 19
- Participants arabes: 306
- Participants libanais: 299
- Journées de formation: 98
- Heures de formation: 500

La première session, animée par M. Hani El Hajj Chéhadé du département de recherche sur la formation des Douanes, s'est tenue du 14 au 18 novembre 2005; elle s'est penchée sur la question "du contrôle douanier et de la gestion des risques". 15 participants arabes et 11 participants libanais y ont pris part. S'éloignant des questions douanières, la deuxième session, tenue du 12 au 16 décembre, a traité des questions relatives au leadership et aux compétences administratives. M. Dani Daou, formateur en matière de gestion et de communication, a dirigé les différentes séances auxquelles ont participé 16 agents. ■

Visite du secrétaire général adjoint de l'OMD

Dans le cadre des négociations effectuées pour la signature d'un protocole de coopération entre le haut conseil des Douanes et l'OMD pour la création d'un centre de formation douanière à Beyrouth, le haut conseil et l'IDF ont accueilli le secrétaire général adjoint de l'OMD M. Kunio Mikuriya, et ce le mercredi 30 novembre 2005. Cette visite avait pour but de presenter l'expérience du ministère libanais des Finances en matière de formation et d'évaluer la formation douanière régionale organisée durant les dernières années.

Les comités paritaires de consultation: une coopération entre le MDF et le secteur privé

Le secteur privé rencontre actuellement des difficultés dans ses contacts avec le ministère des Finances et se plaint de l'insuffisance des informations fournies, de la complexité des mesures administratives, du retard des formalités et des lois compliquées. Ces facteurs agrandissent de plus en plus l'écart avec le ministère des Finances. Ainsi, ce dernier a consacré la deuxième moitié de l'année 2005 à essayer de rapprocher les deux parties, convaincu que le secteur privé est le partenaire essentiel à la construction d'une économie nationale.

Le ministère des Finances discute avec les instances économiques...

Le ministère des Finances a organisé le 14 septembre 2005 la première réunion des comités paritaires de consultation avec les instances économiques, mentionnée dans le numéro dernier.

Les comités ont poursuivi leurs réunions et en ont tenu 4 autres dont la dernière date du 30 novembre. Ces réunions se sont penchées sur les questions relatives à la Taxe sur la valeur ajoutée, l'Impôt sur le revenu et le nouveau projet de loi de la faillite. Le but était d'exposer les problèmes et de présenter des suggestions pour les résoudre.

Les comités sont formés de représentants du ministère des Finances et des instances économiques suivantes

- Association des banques du Liban
- Rassemblement des dirigeants et chefs d'entreprises libanais
- Association des sociétés d'assurance au Liban
- Association des commerçants de Beyrouth
- Association des industriels libanais
- Syndicat des hôtels
- Chambre de commerce, d'industrie et d'agriculture du Liban
- Chambre de commerce, d'industrie et d'agriculture de Beyrouth, Tripoli, Liban Sud et Zahleh
- Syndicat des entrepreneurs des travaux publics et de construction
- Chambre de commerce franco-arabe
- Chambre de commerce libano-américaine
- Syndicat des entrepreneurs des travaux publics et des bâtiments
- Syndicat des importateurs de produits alimentaires et de boissons

A la fin de ces réunions, les comités ont rencontré le ministre des Finances Dr Jihad Azour, et les responsables du ministère, afin d'exposer les propositions et de prendre des décisions relatives aux thèmes discutés.

Le ministère des Finances élargit la série de comités paritaires de consultation pour inclure les syndicats des professions libérales

Après le succès qu'ont eu les réunions des comités paritaires de consultation avec les instances économiques, le ministère des Finances a adopté la même approche avec les syndicats des professions libérales qui ont eux aussi des difficultés avec le MDF. En effet, le ministère a tenu une réunion préparatoire afin de lancer le programme de coopération et d'interaction entre les deux parties, et ce le 28 octobre 2005 en

présence du ministre des Finances, de membres des syndicats et des personnes concernées des différents secteurs productifs et professionnels. Ces réunions visent également à soumettre des propositions pour résoudre les problèmes et les sujets en suspens avec le MDF, à faciliter les mesures administratives et les formalités entre les professions libérales d'une part et l'administration financière et douanière de l'autre, et à avancer des propositions pour stimuler et faciliter leur travail.

Le ministère poursuivra ces réunions en 2006 avec la ferme conviction que bâtir un ministère moderne doit se baser sur la participation des secteurs concernés dans la modernisation de cette administration en mettant le citoyen -individu ou société- dans le vif des préoccupations du MDF, en améliorant la qualité du service offert aux citoyens et en rendant l'administration plus efficace et plus interactive. ■

Du nouveau au bureau régional du Mont Liban

Un changement évident s'est opéré dans les différents départements du bureau régional du MDF au Mont Liban (Baabda), suite aux nouvelles mesures appliquées qui ont organisé le travail des fonctionnaires et ont redonné confiance aux relations avec les citoyens.

Dans le passé, le contrôleur avait plusieurs tâches à la fois: il était en charge des procédures rapides, archivait les dossiers et examinait ceux présentés. Actuellement, il existe une équipe spécialisée qui aide

les citoyens dans la préparation de leur dossier, une autre équipe qui reçoit les dossiers envoyés par les citoyens et leur donne un reçu mentionnant la date de la réception du dossier final. L'étude du dossier se limite à un nombre de fonctionnaires rassemblés dans un centre spécialement conçu à cet effet. Le principe essentiel dans l'amélioration des services s'est basé sur la "répartition des tâches" et la "séparation des pouvoirs des fonctionnaires".

De même, ces mesures prises ont été accompagnées d'une rénovation des équipements qui n'étaient pas disponibles auparavant. Dans le passé, chaque trois contrôleurs avaient accès à un seul ordinateur, alors qu'actuellement, chaque contrôleur jouit de son propre ordinateur. Grâce à l'IDF, 95% des fonctionnaires maitrisent les différents logiciels informatiques.

En conclusion, malgré la complexité du code des impôts qui empêche de remédier de manière radicale aux problèmes et malgré le manque d'espace et de fonctionnaires engendrant la concentration des tâches, les citoyens sont unanimes quant au bon cours des procédures au bureau régional de Baabda. ■

Comment améliorer le service aux contribuables?

Le ministère des Finances a chargé la compagnie "Info Pro" de préparer une étude portant sur la qualité des services avancés aux contribuables et aux citoyens par les départements de la direction générale des Finances et celle du Cadastre et du Registre foncier. Cette étude vise à consulter l'avis du public quant aux procédures de travail du MDF. Ainsi, ce dernier sera en mesure d'améliorer ses capacités à répondre aux demandes du public, comprendre ses attentes et ses besoins. De même, il aura la possibilité d'améliorer sa relation avec le public en améliorant la qualité des services offerts, et d'inviter tous ses fonctionnaires à prendre en considération les besoins du citoyen. Ceci permettra au ministère de mettre en place des stratégies et des méthodes de travail dans le but d'améliorer la qualité des services.

L'étude comprend deux étapes:

Première étape: elle inclut une série d'entrevues approfondies avec les directeurs des départements qui traitent directement avec le public. Cette étape vise à déterminer les services offerts par le ministère, à étudier les problèmes internes et externes rencontrés, et de définir les exigences du public et le genre de plaintes fréquentes.

Deuxième étape: elle inclut un sondage effectué sur un échantillon de citoyens et d'institutions, et se base dans son acheminement sur les déductions tirées de la première étape. Elle analyse également les données suivantes:

- Le degré de satisfaction ou de mécontentement quant aux services fournis par chaque département.
- Les raisons de la satisfaction ou du mécontentement
- La satisfaction ou le mécontentement selon des critères précis (clarté dans la manière de fournir les informations, la période d'attente jusqu'a l'accomplissement de la formalité, l'efficacité et la rapidité de la réponse aux demandes, la façon d'accueillir et l'attention accordée, ainsi que d'autres éléments).

A la fin de ces deux étapes, “Info Pro” proposera une stratégie comprenant les mécanismes nécessaires pour l’amélioration des services offerts aux contribuables. Cette proposition sera soumise au ministre des Finances et aux grands responsables du MDF pour proposer des modifications et approuver la version finale de la stratégie. Ensuite, le ministère entamera l’étape d’application selon les priorités des contribuables et des citoyens. ■

Le ministre des Finances rencontre la jeunesse universitaire

Le ministre des Finances Dr Jihad Azour a tenu deux réunions avec la jeunesse universitaire, la première à la Faculté des Sciences Economiques de l’Université Américaine de Beyrouth (AUB) le 10 novembre, et l’autre à la Faculté des Sciences Economiques de l’Université Saint Joseph (USJ) le 25 novembre. Les deux rencontres avaient pour thème “la réforme fiscale et économique: les horizons de l’avenir?” et avaient pour but de promouvoir le dialogue avec cette tranche de citoyens, et ce dans le cadre des activités de communication que le ministère cherche à améliorer actuellement. ■

Une délégation pakistanaise à l’Institut des Finances et au ministère des Finances

L’IDF a accueilli le mardi 15 novembre 2005 une délégation composée de hauts responsables du ministère des Finances, des Douanes et de représentants du Pakistan. Cette visite avait pour but de s’informer sur le travail de l’IDF et du ministère des Finances afin d’établir une relation de coopération continue, d’avoir accès à l’expérience libanaise en formation interne et en communication, de créer des réseaux avec les institutions locales et avec l’étranger, et d’examiner les éléments de la réussite et les défis. De même, cette visite a inclus des discussions concernant les plans de travail et la façon de déterminer les besoins en matière de formation; elle s’est terminée par une visite sur le terrain à la direction de la Taxe sur la valeur ajoutée. ■

Secteur privé et secteur public... à la gestion conjointe des services publics

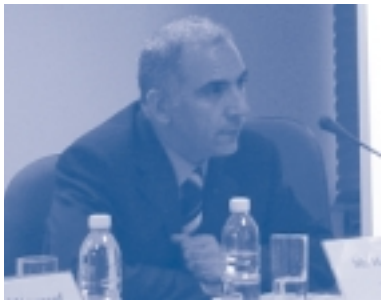

Un exposé au sujet de "la participation du secteur privé et du secteur public à la gestion des services publics" a été présenté à l'IDF par M. Hassan Koreitem, président du conseil administratif du Port de Beyrouth, et ce le 8 décembre 2005. Etaient présents: le ministre des Travaux publics et du Transport, M. Mohamad Safadi, le représentant de l'Agence américaine du Développement international, M. Raouf Youssef, et la directrice d'AMIDEAST - Liban, Mme Barbara Batlouni, ainsi qu'un nombre de personnes concernées du secteur public.

L'exposé était le résultat d'une session à laquelle M. Koreitem avait assisté à l'Université de Harvard pendant le mois de juillet 2005 dans le cadre du programme de formation financé par l'Agence américaine du développement international- USAID, et dirigé par AMIDEAST-Liban. ■

L'année 2005 en quelques chiffres

• Le Liban a occupé la première place en matière de liberté économique dans la région arabe, selon l'Institut "Fraser" responsable de l'évaluation des libertés économiques, qui a effectué une étude englobant 16 pays de la région MENA. Cette étude s'est basée sur 38 indices répartis sur les 5 catégories suivantes: taille du gouvernement, structure juridique et protection de la propriété intellectuelle, possibilités de financement disponible de la part de sources crédibles, liberté de commerce international, législation relatives aux crédits, au travail et aux affaires. Le Sultanat d'Oman a occupé la seconde place alors que la 3ème place a été attribuée au Koweit.

Evaluation de la liberté économique au Liban selon les indices suivants

Indices	Rang	Score
Taille du gouvernement	1	9.1
législation relatives aux crédits, au travail et aux affaires	3	7.6
Financement disponible de la part de sources crédibles	4	9.6
Liberté de commerce international	6	8.0
structure juridique et protection de la propriété intellectuelle	13	6.1

• Le Liban a également occupé la première place en matière de liberté politique dans la région MENA, selon les indices des libertés politiques recueillis par "l'Unité de recherches de la revue Economist (Economist Intelligence Unit) qui a évalué la situation dans 20 états de la région MENA. L'Unité a par ailleurs démontré que le Liban figurera dans les prochaines années parmi les Etats les plus avancés et les plus libres.

• Un déficit de 26% a été enregistré dans les dépenses publiques des derniers 11 mois de l'année 2005, comparé à un déficit de 28.9% de la même période de l'année passée. Les dépenses du budget et du trésor ont atteint 9.19.6 milliards livres libanaises, alors que les recettes se sont élevées à 6.800.4 L.L. pendant les derniers 11 mois de l'année 2005, engendrant un déficit de 2.390.2 L.L.

• La dette publique a enregistré 37.7 milliards de dollars américains à la fin d'octobre 2005, observant une augmentation de 5.2% pendant les 10 premiers mois de l'année. Le montant de la dette externe a augmenté de 3.1% depuis décembre 2004 pour atteindre les 18.94 milliards USD, alors que le total de la dette locale a augmenté de 3.1% pour devenir 18.8 milliards USD.

• Les sommes perçues de l'impôt sur les propriétés bâties ont haussé de 2.6% pendant les 10 premiers mois de l'année 2005 pour atteindre 247 milliards L.L. Ces sommes étaient de 240.72 milliards L.L. pendant la même période de l'année passée.

• L'Unité de Recherches de la revue Economist" a prévu une croissance du PIB libanais de 3.2% pour l'année 2006 et une baisse de 8% du déficit relatif au PIB.

Participation particulière du ministère des Finances au Salon du Livre

Les activités de la Bibliothèque des Finances se sont distinguées par la continuité et la persévérance au cours de l'année 2005. La Bibliothèque a participé aux salons périodiques du livre avec une touche d'innovation pour répondre le mieux possible aux exigences des citoyens. La Bibliothèque a exposé au salon du livre français qui s'est déroulé du 11 au 20 novembre 2005, avec la coopération de la Bibliothèque publique "Assabil" et du ministère de la Culture.

De même, le ministère des Finances a participé au salon du livre arabe du 9 au 25 décembre 2005. Un aperçu des projets de réforme en cours était présenté sur "Power Point". Quelques 20,000 guides du citoyen sur les questions financières et fiscales ont été distribués; de même les citoyens ont pu avoir accès aux rapports périodiques du ministère, aux publications de la direction de la TVA, et aux informations concernant l'Institut des Finances. ■

La Bibliothèque des Finances, à la mémoire de Bassel Fuleihan

En reconnaissance à sa contribution dans la création de la Bibliothèque des Finances en décembre 1997, et en reconnaissance à son patriotisme et son dévouement qui l'ont mené jusqu'au martyr, le ministère des Finances a nommé son centre de documentation en mémoire du martyr Bassel Fuleihan, sur une initiative du ministre des Finances Dr. Jihad Azour. Désormais, la Bibliothèque porte le nom de "Bibliothèque Bassel Fuleihan de l'Economie et des Finances" conformément à une décision du Conseil des ministres numéro 47 du 29/9/2005. ■

Bassel Fuleihan en quelques lignes...

Né à Ain Zhalta en septembre 1963, Bassel Fuleihan a épousé Yasma Msallem en 1998. Ils eurent de cette union deux enfants, Rania et Rayan. Connu pour son sourire qui ne le quittait pas et ses hautes qualités humaines et professionnelles. Il eut un apport important pour le pays au cours de sa carrière comme conseiller au ministre des Finances et comme ministre de l'Economie et du Commerce, après une longue expérience dans les organisations internationales et dans l'enseignement universitaire.

Rentré de Genève à Beyrouth le 13 février 2005, Bassel Fuleihan pour participer aux consultations parlementaires pour la loi électorale. Le lendemain, il tombait victime dans l'attentat à la voiture piégée perpétré contre l'ancien Premier Ministre Rafic Hariri, qu'il aurait accompagné dans la vie et dans la mort.

Il succomba à ses profondes brûlures après avoir lutté contre la mort à Paris pendant plus de deux longs mois, le 18 avril 2005.